قانون اتحادي رقم (3) لسنة 2025
في شأن اعتماد الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة)
عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (56) لسنة 2023 بشأن جهاز الإمارات للمحاسبة،
- وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

أصدرنا القانون الآتي:

المادة الأولى
البيانات المالية للاتحاد

1. تُعتمد بيانات الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة) والإيضاحات المرفقة بها وهي على النحو الآتي:
   - بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024.
   - بيان الأداء المالي الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
   - بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
   - بيان التغيرات في صافي الأصول الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
2. تُعتمد بيانات تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

المادة الثانية

نشر القانون والعمل به

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

محمـــــد بـــــن زايـــــد آل نهيـــــان
رئـــيس دولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:
بتـاريخ: 12 / بيع الآخر/ 1447هـ
الموافق: 13 / أكتوبر / 2025م

مرفقات

القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2025 بشأن اعتماد الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة) والإيضاحات المرفقة بها للسنة المالية 2024

المحتويات	الصفحات

أولاً: البيانات المالية الموحدة للاتحاد والإيضاحات المرفقة بها

بيان المركز المالي الموحد	5
بيان الأداء المالي الموحد	7
بيان التدفقات النقدية الموحد	9
بيان التغيرات في صافي الأصول الموحد	11
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	13- 61

ثانياً: بيانات تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد

بيان عرض المقارنة بين الميزانية والتنفيذ الفعلي الموحد	12

بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024

	الإيضاحات	كما في 31 ديسمبر 2024	كما في 31 ديسمبر 2023
		درهم	درهم
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
ممتلكات، آلات ومعدات	6	59,536,862,164	59,873,524,785
عقارات استثمارية	7	135,961,813	79,453,075
أصول إيجار تمويلي	8	421,322	-
الأصول غير الملموسة	10	1,101,517,120	915,594,872
أصول امتياز تقديم الخدمة	9	1,805,314,906	1,858,412,403
استثمارات تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية	11	219,177,079,572	204,598,931,921
مبالغ مستحقة على جهاز الإمارات للاستثمار – سندات	12	36,579,482,543	31,058,444,673
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – سندات خزينة أمريكية	12	20,960,022,001	16,613,101,378
قروض	18	2,800,000,000	3,673,000,000
استثمارات متاحة للبيع	13	2,905,485,426	2,905,468,042
مجموع الأصول غير المتداولة		**345,002,146,867**	**321,575,931,149**
الأصول المتداولة			
المخزون	14	491,212,976	582,887,019
ذمم مدينة وأخرى	15	20,293,299,631	18,176,168,739
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	16	14,155,488,428	14,590,521,387
النقد وما يعادله	17	66,420,001,492	36,818,568,027
مجموع الأصول المتداولة		**101,360,002,527**	**70,168,145,172**
مجموع الأصول		**446,362,149,394**	**391,744,076,321**

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024 - تتمة

	الإيضاحات	كما في 31 ديسمبر 2024	كما في 31 ديسمبر 2023
		درهم	درهم
الالتزامات			
الالتزامات غير المتداولة			
قروض لأجل – الجزء غير المتداول	18	1,997,068,992	7,498,511,031
مبالغ مستحقة للمستثمرين – سندات	12	59,949,894,739	47,628,794,530
إيرادات مؤجلة - غير متداولة	22	4,251,065,076	4,028,636,517
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	23	1,621,779,997	1,730,928,045
التزامات بترتيبات امتياز تقديم الخدمة	9	459,049,536	489,872,182
التزامات طويلة الأجل – أخرى	24	2,865,790,117	582,474,164
مجموع الالتزامات غير المتداولة		**71,144,648,457**	**61,959,216,469**
الالتزامات المتداولة			
ذمم دائنة وأخرى	25	10,558,156,246	**8,911,011,770**
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	16	318,518,783	31,528,151
التزامات ومخصصات أخرى	26	2,708,648,335	3,831,887,612
إيرادات مؤجلة – متداولة	22	817,021,940	752,258,030
التزامات بترتيبات امتياز تقديم الخدمة	9	30,822,646	29,285,035
التزامات تأجير تمويلي	19	363,438	1,987,984
الضريبة والغرامات مستحقة الدفع	20	4,627,257,364	-
الارصدة المستحقة إلى دافعي الضرائب	21	6,806,654,323	-
مجموع الالتزامات المتداولة		**25,867,443,075**	**13,557,958,582**
مجموع الالتزامات		**97,012,091,532**	**75,517,175,051**
صافي الأصول			
الاحتياطي العام المتراكم		325,964,869,350	303,519,339,590
احتياطات أخرى	43	147,328,805	171,342,209
(الخسائر) الأرباح للسنة الحالية		23,237,859,707	12,536,219,472
مجموع صافي الأصول		**349,350,057,862**	**316,226,901,271**
مجموع الالتزامات وصافي الأصول		**446,362,149,394**	**391,744,076,321**

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للوزارة من قبل:

إعتماد وكيل الوزارة المساعد لقطاع الإدارة المالية الحكومية

إعتماد وكيل الوزارة

تُشكل الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان الأداء المالي الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
		درهم	درهم
الإيرادات			
المعاملات غير التبادلية			
الضرائب	27	12,291,229,066	11,137,336,314
الغرامات والمخالفات والمصادرات	28	809,040,698	513,334,383
إيرادات من معاملات غير تبادلية – تحويلات	29	15,129,790,074	14,794,955,277
إيرادات من معاملات غير تبادلية – تحويلات أخرى	30	481,006,464	463,224,448
المعاملات التبادلية			
الرسوم والتصاريح	31	24,646,650,834	22,373,564,450
إيرادات من تقديم الخدمات وبيع السلع	32	432,275,021	370,768,492
توزيعات أرباح وحقوق الامتياز	33	6,960,341,927	8,315,430,441
إيرادات فوائد	34	4,836,835,145	2,587,445,570
إيرادات أخرى	35	1,384,159,121	1,597,387,091
مجموع الإيرادات		**66,971,328,350**	**62,153,446,466**
المصروفات			
الرواتب والأجور ومنافع الموظفين	36	23,094,217,372	22,222,754,919
المنافع الاجتماعية والإعانات	37	12,134,188,691	10,274,220,195
تحويلات	38	9,321,239,919	9,336,167,503
الاستهلاك والإطفاء	6-7	2,634,055,388	4,203,593,822
خدمات استشارية ومهنية	39	2,245,963,389	1,969,206,215
إيجارات	40	845,704,835	835,242,644
مصروفات عمومية وإدارية	41	8,174,136,181	7,961,568,681
مصروفات الفوائد	42	2,354,363,288	1,667,016,849
مصروفات إصدار السندات		8,271,497	12,373,612
مجموع المصروفات		**60,812,140,560**	**58,482,144,440**
صافي أرباح السنة قبل الأرباح والخسائر الأخرى		**6,159,187,790**	**3,671,302,026**

بيان الأداء المالي الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 – تتمة

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
		درهم	درهم
الحصة في (خسائر) أرباح الجهات التي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية	11	17,626,215,993	8,864,975,842
ربح من بيع ممتلكات، آلات ومعدات		(555,002,280)	(5,629,071)
ربح من فروق تحويل عملات أجنبية		7,458,204	5,570,674
مجموع (الخسائر) الأرباح الأخرى		**17,078,671,917**	**8,864,917,445**
صافي (الخسائر) الأرباح للسنة بعد الأرباح والخسائر الأخرى		**23,237,859,707**	**12,536,219,471**

تُشكل الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
		درهم	درهم
صافي (الأرباح) الخسائر للسنة		**23,237,859,707**	**12,536,219,471**
تعديلات لـ:			
الاستهلاك والإطفاء	6-10	2,634,055,389	4,203,593,821
ربح من بيع ممتلكات، آلات ومعدات		555,002,280	5,629,071
الزيادة في مخصص الديون المشكوك فيها		27,934,124	354,087,645
الزيادة في مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين		43,182,135	196,208,778
أثر تعديلات سنوات سابقة وتسويات على حساب الاحتياطي (بالصافي)		9,909,310,288	(69,365,942,647)
الحصة في الخسائر (الأرباح) في استثمارات تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية		(17,626,215,993)	(8,864,975,842)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغييرات في الأصول والالتزامات التشغيلية		**18,781,127,930**	**(60,935,179,703)**
التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية			
النقص في المخزون		91,674,043	215,992,344
(الزيادة) النقص في إستثمارات متاحة للبيع		(17,384)	(2,745,563)
(الزيادة) النقص في ذمم مدينة وأخرى		(2,145,065,016)	(11,132,932,175)
(النقص) الزيادة في قروض		(4,628,442,039)	2,855,432,000
(الزيادة) النقص في مبالغ مستحقة من/ إلى أطراف ذات علاقة		722,023,591	(3,857,371,935)
(النقص) في التزامات طويلة الأجل – أخرى		2,283,315,953	(13,273,328)
الزيادة (النقص) في ذمم دائنة وأخرى		1,647,144,476	1,415,533,200
الزيادة في التزامات ترتيبات امتياز تقديم الخدمة		(29,285,035)	519,157,217
(النقص) الزيادة في إيرادات مؤجلة		287,192,469	3,611,594,611
النقص (الزيادة) في الضريبة والغرامات مستحقة الدفع		4,627,257,364	-
النقص في الارصدة المستحقة إلى دافعي الضرائب		6,806,654,323	-
الزيادة في التزامات ومخصصات أخرى		(1,123,239,277)	(2,417,512,596)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**27,320,341,398**	**(69,741,305,928)**
دفع تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	23	(152,330,183)	(162,357,761)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**27,168,011,215**	**(69,903,663,689)**

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 - تتمة

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
		درهم	درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إضافات استثمارات تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية	11	(8,375,533,102)	117,403,746,602
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		(4,346,920,623)	(7,643,948,208)
توزيعات أرباح مستلمة خلال السنة	11	11,423,601,446	7,355,241,860
سندات مستحقة على جهاز الإمارات للاستثمار		(5,521,037,869)	(5,518,562,091)
مبالغ مستلمة من بيع ممتلكات، آلات ومعدات		(555,002,280)	(5,629,071)
شراء ممتلكات، آلات ومعدات	6	(2,747,064,125)	(5,400,826,031)
شراء عقارات استثمارية	7	(62,660,000)	(61,537,000)
شراء أصول غير ملموسة	10	(489,579,870)	(475,267,933)
إضافات أصول إيجار تمويلي	8	(470,852)	-
استبعادات/ تحويلات / تعديلات - في الأصول		812,627,267	(36,570,769,159)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		**(9,862,040,008)**	**69,082,448,969**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
إصدار سندات		12,321,100,209	13,166,088,691
سداد التزامات إيجار تمويلي		(1,624,547)	(3,447,139)
الزيادة في احتياطات أخرى		(24,013,404)	159,903,816
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		**12,295,462,258**	**13,322,545,368**
صافي الزيادة في النقد وما يعادله		**29,601,433,465**	**12,501,330,648**
النقد وما يعادله في بداية السنة		**36,818,568,027**	**24,317,237,379**
النقد وما يعادله في نهاية السنة	17	**66,420,001,492**	**36,818,568,027**

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التغيرات في صافي الأصول الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	الإيضاح	احتياطيات أخرى	الاحتياطي العام المتراكم	مجموع صافي الأصول
		درهم	درهم	درهم
الأرصدة الافتتاحية كما في 1 يناير 2023		11,438,393	372,885,282,238	372,896,720,631
أرباح من إعادة تقييم الاستثمارات		159,903,816	-	159,903,816
أثر تعديلات سنوات سابقة وتسويات على حساب الاحتياطي (بالصافي)		-	(69,365,942,647)	(69,365,942,647)
صافي المعاملات المسجلة مباشرة في صافي الأصول		171,342,209	303,519,339,591	303,690,681,800
صافي الأرباح للسنة الحالية	40	-	12,536,219,471	12,536,219,471
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023	41	171,342,209	316,055,559,062	316,226,901,271
خسائر من إعادة تقييم الاستثمارات		(24,013,404)	-	(24,013,404)
أثر تعديلات سنوات سابقة وتسويات على حساب الاحتياطي (بالصافي)		-	9,909,310,288	9,909,310,288
صافي المعاملات المسجلة مباشرة في صافي الأصول		147,328,805	325,964,869,350	326,112,198,155
صافي الأرباح (الخسائر) للسنة الحالية	40	-	23,237,859,707	23,237,859,707
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	41	147,328,805	349,202,729,057	349,350,057,862

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان عرض المقارنة بين الميزانية والتنفيذ الفعلي الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	المبالغ المقدرة في الميزانية المعتمدة	المبالغ المقدرة في الميزانية النهائية	المبالغ الفعلية على أساس مقارن	الفرق بين المبالغ الفعلية والميزانية النهائية
	درهم	درهم	درهم	درهم
الإيرادات				
الضرائب	11,267,988,000	11,267,988,000	12,402,389,845	1,134,401,845
مساهمات اجتماعية	450,000,000	450,000,000	469,044,191	19,044,191
مساهمات الإمارات	14,626,653,000	14,894,839,561	14,582,952,793	(311,886,768)
إيرادات اتحادية أخرى	39,383,359,000	41,938,081,823	47,094,268,802	5,156,186,979
مجموع الإيرادات	65,728,000,000	68,550,909,384	74,548,655,632	5,997,746,248
المصروفات				
تعويضات الموظفين	24,940,800,967	25,034,840,652	23,978,439,298	1,056,401,354
مستلزمات سلعية وخدمية	16,218,496,033	20,278,773,892	19,571,366,442	707,407,450
الفوائد	2,435,890,000	2,436,809,700	2,130,127,565	306,682,135
الاعانات	3,291,908,000	3,309,746,323	3,308,611,740	1,134,583
المنح	2,223,368,956	1,940,520,680	1,715,146,436	225,374,243
المنافع الاجتماعية	6,103,200,000	7,380,460,000	7,314,081,118	66,378,882
مصاريف أخرى	4,236,547,044	3,731,219,419	784,651,336	2,946,568,083
مجموع المصروفات	59,450,211,000	64,112,370,666	58,802,423,935	5,309,946,730
النفقات على الأصول				
الأصول التي لها اعتمادات مالية	4,609,789,000	5,398,507,719	4,847,955,249	550,552,470
إجمالي المصروفات والنفقات على الأصول	64,060,000,000	69,510,878,384	63,650,379,184	5,860,499,200
صافي الفائض للسنة	1,668,000,000	(959,969,000)	10,898,276,448	

تعد الميزانية والبيانات المالية الموحدة على أساس مختلف، وقد تم إعداد بيان المقارنة بين المبالغ الفعلية والميزانية أعلاه على نفس أساس الميزانية

تشكل الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

1. أسس الإعداد

1.1. بيان الالتزام

تم إعداد الحساب الختامي الموحد "البيانات المالية الموحدة" وفقاً لمعايير محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحاديّة لدولة الإمارات العربية المتحدة والقوانين ذات العلاقة الصادرة من السلطات المختصة ووزارة المالية.

تعتبر البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 هي بيانات المالية متوافقة بشكل كامل مع معايير محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحاديّة لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم استكمال المرحلة الانتقالية والانتهاء من الاعتراف بكافة البنود ضمن البيانات المالية.

1.2. مبدأ الاستمرارية

إعداد البيانات المالية الموحدة بناءً على مبدأ الاستمرارية المحاسبية.

1.3. أسس القياس وعملة العرض والنشاط

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الاستثمارات المالية الأخرى بالقيمة العادلة.

يتم عرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي والذي يعتبر العملة الوظيفية بالحكومة الاتحادية.

2. أسس إعداد البيانات المالية الموحدة

استناداً لقانون ربط الميزانية العامة للاتحاد، تم تقسيم الجهات الاتحادية إلى أربعة تصنيفات أساسية بناءً على طبيعتها وعلى مدى الارتباط بميزانية الحكومة الاتحادية، وجاهزيتها لتقديم البيانات المالية على أساس الاستحقاق، والتي تتمثّل فيما يلي:

تصنيفات المجموعات	الجهات الاتحادية	
التصنيف رقم 1: الجهات الاتحادية المشمولة بقانون ربط الميزانية العامة للاتحاد والجهات الإتحادية - تقدم بيانات مالية وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي، بالإضافة إلى الهيئة الإتحادية للضرائب	1. وزاره الخارجية 2. وزارة الداخلية 3. وزارة التربية والتعليم 4. وزارة الصحة ووقاية المجتمع 5. وزارة المالية 6. وزارة الاقتصاد 7. وزارة الموارد البشرية والتوطين 8. وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة 9. وزارة الطاقة والبنية التحتية 10. وزارة العدل 11. وزارة التغير المناخي والبيئة 12. وزارة تمكين المجتمع 13. وزارة الثقافة 14. وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي 15. وزارة الدولة (معالي د. ميثاء الشامسي) 16. وزارة الدولة (معالي جبر السويدي) 17. وزارة الاستثمار	28. وزارة الرياضة 29. وزارة الأسرة 30. مؤسسة الإمارات للدواء 31. وكالة أنباء الإمارات 32. الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف والزكاة 33. صندوق الزكاة 34. الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية 35. هيئة الأوراق المالية والسلع 36. الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ 37. الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية 38. وكالة الإمارات للفضاء 39. المجلس الأعلى للأمومة والطفولة 40. مكتب الشؤون السياسية لنائب رئيس الدولة

	18. مصروفات اتحاديه أخرى 198 19. المجلس الوطني الاتحادي 20. جامعة الإمارات العربية المتحدة 21. مجمع كليات التقنية العليا 22. جامعة زايد 23. مكتب الضبط القضائي الاتحادي 24. المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار 25. المؤسسة الإتحادية للشباب 26. الوكالة الإتحادية للتعليم المبكر 27. اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	41. المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية 42. أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 43. مكتب وزير التسامح والتعايش 44. المركز الوطني للمناصحة 45. مؤسسة الإمارات للتعليم المدرسي 46. مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية 47. مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين 48. المركز الاتحادي للمعلومات الجغرافية 49. الهيئة الاتحادية للرقابة النووية 50. مجلس الإمارات للإعلام 51. الهيئة الاتحادية للضرائب
التصنيف رقم 2: شركات واستثمارات مملوكة من الحكومة الاتحادية وذات طبيعة ربحية وتجارية – معتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم (2/18و) لسنة 2024 بشأن اعتماد قائمة الشركات والجهات الحكومية الملزمة بتقديم بياناتها المالية لوزارة المالية ومتطلبات التضمين في الحساب الختامي الموحد للاتحاد	1. مؤسسة الإمارات العقارية 2. شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية 3. الهيئة العامة للطيران المدني 4. مصرف الإمارات للتنمية	5. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي 6. جهاز الإمارات للاستثمار 7. شركة الاتحاد لائتمان الصادرات 8. الاتحاد للقطارات
التصنيف رقم 3: جهات اتحادية مشمولة في قانون ربط الميزانية ذات طبيعة خاصة	1. وزارة شؤون مجلس الوزراء والجهات التابعة لها وهي: - مكتب رئاسة مجلس الوزراء - الأمانة العامة لمجلس الوزراء - المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء - المكتب الإعلامي لحكومة دولة الإمارات	2. هيئة الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة 3. وزارة الدفاع 4. جهاز أمن الدولة 5. جهاز الإمارات للمحاسبة

تم تحديد نطاق إعداد البيانات المالية لسنة 2024 بإتباع المنهجية التالية:

– الجهات ضمن التصنيف رقم 1– تم تطبيق جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بتوحيد البيانات المالية.

- الجهات ضمن التصنيف رقم 2 – تم تطبيق طريقة حقوق الملكية بحسب قرار مجلس الوزراء رقم (2/18و) لسنة 2024 بشأن اعتماد قائمة الشركات والجهات الحكومية الملزمة بتقديم بياناتها المالية ومتطلبات التضمين في الحساب الختامي الموحد للاتحاد.
- الجهات ضمن التصنيف رقم 3 – لم يتم إدراجها ضمن البيانات المالية الموحدة حيث إنها تقوم بإتباع إجراءاتها في اعتماد بياناتها المالية. وعليه فإنه تم الاعتراف بالتمويل الوارد في قانون ربط الميزانية العامة للاتحاد والذي يتم تحويله لهذه الجهات وذلك ضمن المصروفات في البيانات المالية الموحدة للاتحاد.

لم تتضمن البيانات المالية الموحدة للحكومة الإتحادية البيانات الخاصة بوزارة شؤون مجلس الوزراء والجهات التابعة لها بحسب قرار مجلس الوزراء رقم 6/137و لسنة 2012 بخصوص الاستثناء من تطبيق أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لسنة 2011 بشأن قواعد إعداد الميزانية والحساب الختامي.

إضافة إلى ذلك، فإنها لم تتضمن أيضا البيانات المالية الخاصة بالهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وذلك تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم (9/50و) لسنة 2023 بشأن استبعاد البيانات المالية للهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة).

3. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة استخدام مجموعة من الأحكام المهنية والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات كما في تاريخ إعداد البيانات المالية، حيث تستند هذه التقديرات والافتراضات إلى الخبرة وعوامل أخرى مختلفة تعتبر معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتوفرة عند إصدار الأحكام المهنية. ومع ذلك، قد تتغير الظروف والافتراضات القائمة والمتعلقة بالتطورات المستقبلية نتيجةً لتغيرات السوق أو الظروف التي تنشأ وتكون خارجة عن السيطرة. يتم عكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على أساس مستمر، حيث يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقديرات أو الفترات المستقبلية إذا كانت التقديرات المعدلة تؤثر على كل من الفترات الحالية والمستقبلية.

3.1. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

يعكس المخصص تكلفة الخسائر المتوقعة والناجمة عن عدم قدرة المدينين على الوفاء بالمدفوعات المطلوبة للحكومة الاتحادية. تستند هذه التكلفة على أساس كل حالة على حدى، وقد يتم إدخال تغييرات على مخصص انخفاض القيمة المقدر إذا كان الوضع المالي للمدينين آخذاً في التحسن أو التدهور.

3.2. الأعمار الإنتاجية للعقارات الاستثمارية والممتلكات، الآلات والمعدات

تحدد الإدارة في الجهات الاتحادية الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات الاستثمارية وللممتلكات والمعدات بهدف حساب الاستهلاك. يتم تحديد هذه التقديرات بعد مراعاة الاستخدام المتوقع للأصل والتلف المادي. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية سنوياً، وقد يتم تعديل مخصص الاستهلاك في المستقبل في حال تبين للإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

4. تصنيف الأصول والالتزامات إلى متداولة/غير متداولة

يتم تصنيف الأصول والالتزامات في بيان المركز المالي بين بنود متداولة وبنود غير متداولة. يتم تصنيف الأصول على أنها "أصول متداولة" عندما:

- يتوقع أن يتم تحقيقه أو يتم الاحتفاظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء عمل دورة التشغيل الاعتيادية؛
- يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة؛
- يكون من المتوقع أن يتحقق أو أن تتم الاستفادة منه خلال 12 شهر من تاريخ التقرير؛ أو
- إذا كان نقدًا وما يعادله (كما هو محدد في معيار محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحاديّة 1.4 بيانات التدفق النقدي") ما لم يكن تبادله أو استخدامه مقيدا لتسوية التزام معين لمدة 12 شهراً من تاريخ التقرير.

يتم تصنيف جميع الأصول الأخرى على أنها غير متداولة.

يتم تصنيف الالتزامات على أنها "التزامات متداولة" عندما:

- يتوقع تسويته أثناء دورة التشغيل الاعتيادية؛
- يحتفظ به بشكل رئيسي لغرض المتاجرة؛
- يستحق التسوية خلال إثني عشر شهراً من تاريخ التقرير؛ أو
- لا تتمتع الجهة الاتحاديّة بحق مشروط لتأجيل تسوية التزام معين لمدة 12 شهر على الأقل من تاريخ التقرير.

على أن يتم تصنيف كافة الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة.

5. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

5.1 المعاملات بالعملات الأجنبية

أ. العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم قياس البنود المدرجة في بيان المركز المالي باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل الجهات الاتحادية ضمنها ("العملة الوظيفية"). إن بيان المركز المالي معروض بالدرهم الإماراتي الذي يمثل العملة الوظيفية وعملة العرض للجهات الاتحادية.

ب. المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات أو التقييم عند قياسها مبدئياً. كما يتم احتساب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الأصول والالتزامات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية الفترة، في بيان الأداء المالي.

5.2 البيانات الماليّة الموحّدة

الجهات المسيطر عليها هي الجهات التي تسيطر عليها جهة أخرى. تعتبر الجهة بأنها مسيطرة على جهة أخرى عندما يكون لديها حقوق لمنافع متغيرة أو تتعرض لها من خلال تعاملها مع الجهة الأخرى، ويكون لديها قدر ة التأثير على طبيعة أو قيمة تلك المنافع من خلال استعمال السلطة على تلك الجهة الأخرى.

يتم إعداد بيانات مالية موحّدة باستخدام سياسات محاسبية موحّدة لمحاسبة المعاملات المتشابهة والاحداث في ظروف مشابهة. في حالة استخدام جهة في الحكومة الإتحادية لسياسات محاسبية تختلف عن تلك المعتمدة في البيانات الماليّة الموحّدة، يتم إجراء التعديلات المناسبة على البيانات الماليّة لتلك الجهة عند إعداد البيانات الماليّة الموحّدة وفقاً للسياسات المحاسبية الموحّدة للحكومة الاتحادية.

يتم توحيد البيانات الماليّة للجهات الإتحادية من التاريخ الذي تسيطر فيه الحكومة الاتحادية على الجهة الإتحاديّة التابعة أو صدور القرار بإدراجها ضمن نطاق إعداد البيانات المالية الموحدة إلى التاريخ الذي تفقد فيه تلك السيطرة أو صدور القرار المتعلقة باستبعادها.

يتم الأخذ بالاعتبار خطوات محددة عند إعداد البيانات الماليّة الموحّدة. حيث يتم جمع البنود المتشابهة من الأصول، الالتزامات، صافي الأصول، الإيرادات، المصاريف والتدفقات النقدية الخاصة بالجهات المشمولة في نطاق إعداد البيانات المالية الموحدة؛ كما يتم إلغاء القيمة الدفترية لاستثمار وزارة المالية في الجهات التابعة المشمولة في إعداد البيانات الموحدة، مقابل حصة وزارة المالية من صافي أصول الجهة المسيطر عليها؛ ويتم كذلك إلغاء جميع الأصول، الالتزامات، صافي الأصول، الإيرادات، المصاريف، والتدفقات النقدية الناتجة عن معاملات تمت بين الجهات المشمولة في إعداد البيانات الموحدة.

5.3. الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة

يتم إظهار الاستثمارات في البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ تحقق السيطرة أو التأثير الهام أو السيطرة المشتركة "المنشأة الزميلة هي المنشأة التي يكون للمستثمر فيها تأثير هام عليها".

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار، يتم قياسه وإثباته بالتكلفة. ويتم قياس وإثبات الاستثمار وإظهاره في الفترات المالية التالية بعد تعديلها بنصيب الجهة المالكة في فائض أو عجز الاستثمار والأرباح الموزعة.

إذا كان لدى الجهة المستثمر فيها أسهماً ممتازة قائمة مجمعة للأرباح يحتفظ بها من قبل أطراف أخرى بخلاف الجهة المستثمرة ومصنفة على أنها أدوات حقوق ملكية، تحسب الجهة المستثمرة نصيبها في فائض أو عجز الجهة المستثمر فيها بعد تعديله بتوزيعات أرباح مثل هذه الأسهم، سواء تم أو لم يتم الإعلان عن توزيعات الأرباح.

إذا كان نصيب الجهة المستثمرة في عجز الجهة المستثمر فيها يساوي أو يتجاوز نصيبها في الجهة المستثمرة، تتوقف الجهة المستثمرة عن إثبات نصيبها في العجز الإضافي للجهة المستثمر فيها. وتكون حصة الجهة المستثمرة في الجهة المستثمر فيها هي القيمة الدفترية للاستثمار في الجهة المستثمر فيها التي تحدد باستخدام طريقة حقوق الملكية، بالإضافة إلى أي مصالح طويلة الأجل تشكل في جوهرها جزءًا من صافي استثمار الجهة المستثمرة في الجهة المستثمر فيها.

بعد تخفيض حصة الجهة المستثمرة إلى صفر، يتم تكوين مخصص لمواجهة العجز الإضافي، ويتم إثبات التزام، فقط بقدر ما قد تتكبده الجهة المستثمرة من التزامات نظامية أو ضمنية أو ما قامت به من دفعات نيابةً عن الجهة المستثمر فيها. وإذا حققت الجهة المستثمر فيها فوائضاً في فترات لاحقة، تستأنف الجهة المستثمرة إثبات نصيبها في تلك الفوائض فقط بعد أن يساوي نصيبها من الفوائض نصيبها من العجز الذي لم يتم اثباته.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، بما في ذلك إثبات العجز في الجهة المستثمر فيها، تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 29 "الأدوات المالية – الإثبات والقياس" لتحديد ما إذا كان من الضروري إثبات أي خسارة إضافية للهبوط في القيمة فيما يتعلق بصافي استثمارها في الجهة المستثمر فيها وأيضاً لتحديد ما إذا كان يجب إثبات أي خسارة إضافية للهبوط في القيمة فيما يتعلق بنصيبها في الجهة المستثمر فيها الذي لا يشكل جزءًا من صافي الاستثمار ومبلغ خسارة هبوط القيمة تلك.

5.4. ممتلكات، آلات ومعدات

يتم بيان الممتلكات، الآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد خصم الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة عن انخفاض القيمة، (إن وجدت). تشمل التكلفة التاريخية النفقات المنسوبة مباشرة لإحضار الأصل إلى موقعه ووضعه اللازمين كي يمكن تشغيله على الوجه المستهدف من قبل الجهة الاتحادية.

يتم قياس الممتلكات، الآلات والمعدات المستحوذة من خلال معاملات تبادلية على أساس التكلفة والتي تتألف من:

- سعر الشراء، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة بعد الخصم التجاري والحسم؛
- أية تكاليف أخرى مباشرة متكبدة لوضع الأصل في حالة جاهزة للاستخدام المقصود؛
- التقدير الأولي لتكاليف إزالة الأصل وإرجاع الموقع الموجود فيه إلى حالته الأصلية قبل وضع الأصل.

ويتم قياس الممتلكات، الآلات والمعدات المستحوذة من خلال معاملات غير تبادلية على أساس القيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ والتي تشمل أية تكاليف أخرى مباشرة متكبدة لوضع الأصل في حالة جاهزة للاستخدام.

لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل، إلا عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى الحكومة الاتحادية فوائد اقتصادية مستقبلية أو إمكانية خدمة مرتبطة بالتكاليف اللاحقة ويكون بالإمكان قياس تكلفتها بشكلٍ موثوق به. يتم تحميل كافة مصروفات أعمال التصليح والصيانة الأخرى إلى بيان الأداء المالي خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات لتحديد ما إذا كان يوجد أي انخفاض في القيمة، وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حال وجود هذا المؤشر، أي عندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل لمبلغ الخدمة القابل للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأداء المالي.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات، الآلات والمعدات و/أو أي جزء هام من أي أصل عند الاستبعاد أو عندما لا تكون هناك أية مزايا اقتصادية مستقبلية أو خدمات متوقعة من الاستخدام المستمر له. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة من استبعاد الأصل والذي يتم احتسابه كالفرق بين صافي تحصيلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الأداء المالي الموحد.

تشمل الممتلكات، الآلات والمعدات على الأرصدة المتعلقة بالأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز، حيث يتم إدراجها بالتكلفة، على أساس نسبة العمل المنجز بتاريخ إعداد التقرير. يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الأصول الملائمة ويتم استهلاكها وفقاً للسياسات المعتمدة بالحكومة الاتحادية عند اكتمال بناء الأصل وبداية استخدامه.

يجب رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل التي تعود مباشرة لاقتناء وإنشاء وإنتاج الأصول مؤهلة والتي تتطلب فترة زمنية هامة حتى تكون جاهزة للاستخدام المحدد لها. يتم تسجيل كافة تكاليف الاقتراض الأخرى كمصروف خلال الفترة التي تتكبد فيها. تتكون تكاليف الاقتراض من التكاليف التمويلية والتكاليف الأخرى التي تتكبدها الحكومة الاتحادية للحصول على تلك القروض.

تحتسب الفائدة المرسملة باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض بعد تعديلها للقروض المرتبطة بالتطويرات المحددة. عندما ترتبط القروض بتطويرات محددة فإن المبلغ الذي يتم رسملته هو إجمالي الفائدة المتكبدة على تلك القروض ناقصاً أي دخل استثماري ناتج عن استثمارها المؤقت. يتم رسملة الفائدة من بداية أعمال التطوير حتى تاريخ الانتهاء الفعلي، أي عندما يتم الانتهاء من جميع أعمال التطوير بشكل كبير.

يتم التوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض إذا كانت هناك فترات توقف طويلة لنشاط التطوير. يتم رسملة تكاليف الاقتراض أيضًا على تكلفة شراء موقع عقار تم اقتناؤه خصيصاً لإعادة التطوير، ولكن فقط عندما تكون هناك أنشطة ضرورية جارية لإعداد الأصل لإعادة التطوير. تم استهلاك الممتلكات، الآلات والمعدات بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل منها كما يلي:

تصنيفات رئيسية	معدل الأعمار الإنتاجية
تحسينات الأراضي ومباني	10 إلى 40 سنة
المباني	30 إلى 50 سنة
بنية تحتية	8 إلى 50 سنة
الأثاث والتركيبات	4 إلى 7 سنوات
وسائل النقل البري والبحري والجوي	4 إلى 20 سنة
الآليات والمعدات	4 إلى 15 سنة
أجهزة الحاسب الآلي والآلات المكتبية	4 إلى 5 سنوات
أجهزة الشبكات والربط والخوادم والسيرفرات	4 إلى 10 سنوات

5.5. الإيجارات

الحكومة الاتحادية كمستأجر

يتم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي عندما تنص شروط العقد على تحويل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المؤجر إلى الحكومة الاتحادية. يتم تصنيف كافة عقود الإيجار الأخرى على أنها عقود إيجار تشغيلية.

يتم مبدئياً الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقود إيجار تمويلية كأصول للحكومة الاتحادية بقيمتها العادلة بتاريخ بداية عقد الايجار أو، في حال كانت أقل، بالقيمة الحالية لدفعات الحد الأدنى للإيجار. يتم إدراج الالتزام المقابل تجاه المؤجر ضمن بيان المركز المالي كالتزامات عقود إيجار تمويلية.

يتم تخصيص دفعات عقود الإيجار فيما بين المصروفات التمويلية وتخفيض التزام عقد الإيجار بهدف تحقيق سعر فائدة ثابت على الرصيد المتبقي للالتزام. يتم الاعتراف بالمصروفات التمويلية فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر، ما لم تكن منسوبة بصورة مباشرة لأصول مؤهلة، وفي هذه الحالة تتم رسملتها وفقاً للسياسة العامة المتبعة من قبل حكومة الاتحادية بشأن تكاليف الاقتراض. يتم الاعتراف بالقيم الإيجارية الطارئة كمصروفات في الفترات التي يتم تكبدها فيها. يتم الاعتراف بحوافز الإيجار المستلمة كجزء من إجمالي مصروفات عقد الإيجار على مدى فترة عقد الإيجار.

يتم لاحقاً استهلاك الأصل المحتفظ به بموجب عقد إيجار تمويلي باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل (حسب طبيعته وفقاً للتصنيفات المعتمدة وفقاً لسياسة الممتلكات والآلات والمعدات وسياسة الأصول غير الملموسة) أو مدة الإيجار، أيهما أقصر.
عقود الإيجار التشغيلية هي عقود الإيجار التي لا تنقل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المؤجر إلى الحكومة الاتحادية. يتم الاعتراف بدفعات عقود الإيجار التشغيلي كمصروفات في بيان الأداء المالي على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

الحكومة الاتحادية كمؤجر

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من المستأجرين بموجب عقود إيجار تمويلية كذمم مدينة بقيمة صافي استثمار الحكومة في عقود الإيجار. يتم تخصيص الإيرادات من عقد الإيجار التمويلي للفترات المحاسبية بحيث تعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار الحكومة القائم خلال فترة الإيجار.
يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من عقود الإيجار التشغيلية بأقساط متساوية على مدى فترة عقد الإيجار. تتم إضافة التكاليف المبدئية المباشرة المتعلقة بالتفاوض وترتيب عقد الإيجار التشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصول المستأجرة، ويتم الاعتراف بها بأقساط متساوية على مدى فترة عقد الإيجار.

5.6. ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح

يتم تعريف عقد ترتيب امتياز تقديم الخدمة على أنه اتفاق تعاقدي بين المانح (الحكومة الاتحادية) والمشغل (المؤسسة الخاصة)، يقوم من خلاله المشغل بتشغيل أصول خدمات الامتياز، لتوفير خدمات مفروضة نيابة عن المانح لفترة زمنية محددة ويتم تعويض المشغل على خدماته خلال هذه الفترة.
يتم الاعتراف بأصل امتياز تقديم الخدمة وتسجيله في دفاتر الحكومة الاتحادية على أنه صنف منفصل من الأصول عند سيطرة الحكومة الاتحادية على تنظيم الخدمات التي ينبغي على المشغل توفيرها مع الأصل وإلى من ينبغي توفيرها وتسعيرة تقديم هذه الخدمات. وكذلك عند سيطرة الحكومة الاتحادية - من خلال الملكية أو حق الانتفاع أو غير ذلك - على أي حصة متبقية هامة في الأصل وذلك في نهاية مدة الترتيب.

تقوم الحكومة الاتحادية (المانح) بقياس أصل امتياز تقديم الخدمات عند الاعتراف الأولي بقيمته العادلة. باستثناء الأصول الموجودة مسبقاً في بيان المركز المالي للحكومة الاتحادية (المانح)، حيث تتم إعادة تصنيفها بالقيمة الدفترية عند تاريخ إعادة التصنيف.

يتم تقييم القيمة العادلة لأصل امتياز تقديم الخدمة من خلال الاعتماد على طبيعة التعويضات التي تقدمها الحكومة الاتحادية للمشغّل، إن كانت تعويضات على شكل دفعات نقدية إلى المشغّل أو تعويضات من خلال طرق أخرى عندما يمكن فصل الدفعات التعويضية بين المبالغ المتعلقة بالأصل والمبالغ المتعلقة بالخدمات، تكون قيمة الأصل هي القيمة الحالية للدفعات التعويضية الخاصة بالأصل فقط وليس الخدمات، أو القيمة العادلة لأصل مماثل - أيهما أقل .عندما لا يمكن فصل الدفعات التعويضية بين المبالغ المتعلقة بالأصل وتلك المتعلقة بالخدمات، يتم توزيع القيمة الحالية للدفعات التعويضية نسبياً، باستعمال القيمة العادلة

للأصل والقيمة العادلة للخدمات. عندما لا يتم تقديم دفعات تعويضية للمشغل بشكل مباشر (نقدي) وإنما يتم منح حقوق معينة، يتم تحديد القيمة العادلة للأصل بالطريقة التي يتم فيها الاعتراف بتبادل الأصول غير النقدية.

عند الاعتراف بأصل امتياز تقوم الحكومة الاتحادية بالاعتراف أيضاً بالتزام. في حين أنه لا يتم الاعتراف بالتزام عندما ينشأ الأصل من إعادة التصنيف إلا في الحالات التي يقوم فيها المشغل بتقديم تعويضات إضافية. يتم قياس الالتزام، بنفس المبلغ الذي يقاس به أصل امتياز تقديم الخدمات والذي يتم تعديله بمقدار أي عوض نقدي آخر.
يتم الاعتماد على السياسات المحاسبية للحكومة الاتحادية، فيما يتعلق بالاستهلاك والإطفاء وانخفاض القيمة وإلغاء الاعتراف، حسب ما يكون مناسباً.

5.7. العقارات الاستثمارية

تتكون العقارات الاستثمارية من الأراضي أو المباني المكتملة أو التي تعتبر تحت الإنشاء أو إعادة التطوير المحتفظ بها لغرض تحقيق مكاسب من الإيجارات أو من زيادة القيمة الرأسمالية أو كليهما.

تقوم الحكومة الاتحادية بالاعتراف بالعقارات الاستثمارية المسيطر عليها كأصل، فقط إذا توفرت الشروط التالية:

- عندما يكون من المحتمل تدفق مكاسب اقتصادية مستقبلية أو إمكانية خدمة إلى الحكومة الاتحاديّة من هذه الممتلكات؛
- عندما يمكن قياس تكلفة القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بشكل موثوق.

تتم عملية القياس الأولي للعقارات الاستثمارية المستحوذ عليها من خلال معاملات تبادلية على أساس التكلفة والتي تتألف من:

- سعر الشراء بما في ذلك الرسوم المهنية للخدمات القانونية وضرائب نقل الممتلكات وضرائب الشراء غير المستردة بعد الخصم التجاري والحسم.
- أية مصاريف أخرى مباشرة متكبدة لإعداد الأصل للاستخدام المقصود منه كما قررت الإدارة.

بالنسبة للعقارات الاستثمارية التي تم الاستحواذ عليها من خلال معاملات غير تبادلية، تكون تكلفتها هي القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ.
لا تعترف الحكومة الاتحاديّة بتكاليف الصيانة الاعتيادية / الدورية للعقارات الاستثمارية كجزء من قيمة المبالغ المسجلة ضمن بيان المركز المالي، بل يتم الاعتراف بهذه التكاليف في بيان الأداء المالي عند تكبدها. حيث تشمل تكاليف الصيانة الاعتيادية / الدورية، تكاليف العمال والمواد المستهلكة، وقد تشمل تكاليف القطع الثانوية، والإصلاح والصيانة الروتينية للعقارات الاستثمارية.
تظهر العقارات الاستثمارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك الأراضي والمشاريع تحت الإنشاء.
تحمل مصاريف الإصلاح والصيانة على بيان الأداء المالي عند تكبدها. يتم رسملة التحسينات التي تزيد من قيمة عمر الأصول ذات الصلة أو تعمل على تمديده بصورة جوهرية.

تتكون العقارات الاستثمارية في الحكومة الاتحادية من:

تصنيفات رئيسية	معدل الأعمار الإنتاجية
تحسينات الأراضي والمباني	10 إلى 40 سنة
المباني	30 إلى 50 سنة

يتم التحويل إلى / من العقارات الاستثمارية فقط عند وجود تغير في الاستخدام، بالقيمة الدفترية للعقارات كما في تاريخ إعادة تصنيفها. وإذا أصبحت العقارات المشغولة من قبل الحكومة الاتحادية عقارات استثمارية، يتم المحاسبة عن هذه العقارات وفقاً للسياسة المبينة بموجب ممتلكات، آلات ومعدات حتى تاريخ تغير الاستخدام.

يتم التوقف عن إثبات العقارات الاستثمارية عند استبعادها أو سحبها بصورة دائمة من الاستخدام، وعند عدم توقع أية فوائد اقتصادية مستقبلية أو إمكانية خدمة من استبعادها. يدرج الفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الأداء المالي الموحد للفترة التي يتم فيها التوقف عن الإثبات.

5.8. الأصول غير الملموسة

هي أصول ليس لها جوهر مادي وتعود بمنافع اقتصادية وإمكانية خدمة مستقبلية حيث تملكها الجهات الاتحادية لتزويدها بالخدمات أو لتلبية احتياجاتها الإدارية.

يشترط للاعتراف بالأصل غير الملموس:

- إذا كان من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية أو إمكانية الخدمة المتمثلة في الأصل ستتدفق للجهة الاتحادية؛ و
- إذا كان من الممكن قياس تكلفة الأصل أو قيمته العادلة بشكل موثوق.

يتم القياس الأولي للأصول غير الملموسة المشتراة من خلال معاملات تبادلية بناءً على سعر الشراء الخاص بها، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة إن وجدت، بعد اقتطاع الخصومات والحسومات التجارية؛ وأية تكلفة منسوبة مباشرة لإعداد الأصل لاستخدامه المقصود. بينما تكون تكلفة الأصل هي قيمته العادلة في تاريخ الاستحواذ في حالة المعاملات غير التبادلية.

تقوم الحكومة الاتحادية بتقييم ما إذا كان الأصل غير الملموس المطور داخلياً يلبي شروط الاعتراف، حيث تقوم الحكومة بتحديد مرحلة البحث ومرحلة التطوير خلال فترة إنشاء أو تطوير الأصل. وعلى هذا الأساس يتم الاعتراف بالمعاملات التي تقوم بها الحكومة خلال كل مرحلة كما يلي:

- مرحلة البحث: يجب على الحكومة الاتحادية عدم الاعتراف بأي أصل غير ملموس ناتج من البحث، ويجب الاعتراف بجميع المعاملات على البحث على أنها مصروف.
- مرحلة التطوير: حيث يمكن الاعتراف بالأصل غير الملموس الناشئ من هذه المرحلة فقط في حال إذا تمكنت الحكومة الاتحادية من التأكد من توفر الشروط التالية:
  - الجدوى الفنية لإكمال الأصل غير الملموس بحيث يصبح متوفرا للاستعمال أو البيع؛
  - نية الحكومة لإكمال الأصل غير الملموس واستعماله أو بيعه؛

- قدرتها على استعمال أو بيع الأصل؛
- قدرة الأصل غير الملموس على توليد منافع اقتصادية مستقبلية أو إمكانية الخدمة؛
- توفر الموارد الفنية والماليّة، المناسبة والموارد الأخرى لإكمال تطوير واستعمال أو بيع الأصل غير الملموس؛
- قدرتها على قياس الإنفاق الذي تتمثل في الأصل غير الملموس أثناء تطوره بشكل موثوق.
- تشمل تكلفة الأصل غير الملموس المولد داخلياً كافة الإنفاق الضرورية لإنشاء أو تصنيع أو إعداد أصل قادر على العمل بالأسلوب المقصود من الإدارة.

يتم تسجيل الأُصول غير الملموسة بالتكلفة التاريخية (أو القيمة الاعتبارية) مطروحاً منها أي إطفاء متراكم وأية خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. إذا كان العمر الإنتاجي للأصل محدداً، يتم تخصيص المبلغ القابل للإطفاء على أساس القسط الثابت خلال عمره الإنتاجي.

يجب على الحكومة الاتحادية عدم إطفاء الأُصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد. تقوم الحكومة الاتحادية بإجراء اختبار انخفاض القيمة للأصول غير الملموسة مع الأعمار الإنتاجية غير المحددة وذلك بمقارنة مبلغ الخدمة القابل للاسترداد من الأصل أو قيمة الخدمات المتوقعة، حسبما هو ملائم، مع القيمة الدفترية، وعلى هذا الأساس يجب على الجهة الاتحادية اختبار انخفاض القيمة لهذه الأُصول سنوياً، أو في الحالات التي يكون فيها مؤشر على أن الأُصول غير الملموسة قد تنخفض قيمتها.

يجب على الحكومة الاتحادية إلغاء الاعتراف بالأصل غير الملموس عند الاستبعاد أو عند التوقف عن الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية أو إمكانية الخدمة من استعماله.

يتم إطفاء الأُصول غير الملموسة بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل منها كما يلي:

تصنيفات رئيسية	معدل الأعمار الإنتاجية
برامج الكمبيوتر	من 4 إلى 5 سنوات
البرامج المطورة داخلياً	من 4 إلى 5 سنوات
المواقع الإلكترونية	من 4 إلى 5 سنوات

5.9. الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول الماليّة أو الالتزامات الماليّة في بيان المركز المالي فقط عندما تصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأداة الماليّة.

تطبق الجهات الاتحاديّة طريقة المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة، عند الاعتراف بالأدوات الماليّة التي يتم تداولها (بيعها أو شراؤها) استناداً على الطريقة المنتظمة في بيع أو شراء الأصول الماليّة.

عند الاعتراف الأولي بالأصول الماليّة أو الالتزامات الماليّة، تقوم الحكومة الاتحاديّة بقياسها بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة، باستثناء الالتزامات الماليّة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تصنيف الأصول الماليّة والقياس اللاحق

تشمل الأصول المالية كما في تاريخ إعداد بيان المركز المالي الموحدّ ما يلي:

- **الذمم المدينة:** والتي تعتبر أصول مالية ذات قيمة ثابتة أو محددة الدفعات والتي لا تعتبر متداولة في سوق نشطة وتمثل المبالغ المستحقة على العملاء نظير بيع السلع أو تقديم الخدمات في سياق العمل الاعتيادي. فإذا كان من المتوقع تحصيل هذه الذمم في غضون سنة واحدة أو أقل (أو خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة إذا كانت أطول)، يتم تصنيفها كأصول متداولة. وإذا لم يكن كذلك، يتم عرضها كأصول غير متداولة.
  يتم إظهار الذمم المدينة والمدفوعات المقدمة والذمم المدينة الأخرى بالقيمة الدفترية مخصوماً منها المبالغ المقدر عدم تحصيلها.
- **الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:** والتي تمثل الأصول الماليّة غير المشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها تاريخ استحقاق ثابت. كما يجب أن يكون للجهة الاتحادية النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- **الأصول الماليّة المتاحة للبيع:** والتي تمثّل الأصول الماليّة غير المشتقة التي لا يمكن تصنيفها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز أو كأصول محتفظ بها حتى الاستحقاق أو كقروض وذمم مدينة ضمن فئة الأصول الماليّة المتوفرة للبيع.
- يتم القياس اللاحق للأصول المالية كما يلي:

الفئة	أساس القياس اللاحق	القياس اللاحق - التغيرات في القيمة	اختبار انخفاض القيمة
الأصول الماليّة المتاحة للبيع	القيمة العادلة	بيان التغيرات في صافي الأصول	نعم
	التكلفة (إذا كانت القيمة العادلة غير قابلة للقياس بدقة)	بيان الأداء المالي	نعم
الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المطفأة	بيان الأداء المالي	نعم
الذمم المدينة	التكلفة المطفأة	بيان الأداء المالي	نعم

يتم تخفيض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول الماليّة وتسجيل خسائر انخفاض القيمة فقط عند وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لحدث واحد أو مجموعة من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف المبدئي بالأصل حيث يكون لحدث الخسارة أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول الماليّة التي يمكن تقديرها بشكل موثوق به.
لا يتم تخفيض قيمة الأصول الماليّة والاعتراف بالخسائر المتوقعة نتيجة الأحداث المستقبلية مهما كانت احتماليتها.

في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة الذمم المدينة والمسجلة بالتكلفة المطفأة، يتم قياس مبلغ الخسارة بكونه الفرق بين:

- المبلغ الدفتري للأصل عند تاريخ التقييم؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها باستعمال سعر الفائدة الفعلي للأصل المالي الذي تم تحديده عند الاعتراف المبدئي.

يتم تسجيل قيمة الانخفاض في قيمة الأصل إمّا:
- مباشرة، من خلال تخفيض القيمة الدفترية للأصل المنخفض؛ أو
- من خلال استخدام حساب منفصل لتسجيل المخصص.

يتم قياس الأصول الماليّة المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة مع تسجيل الربح أو الخسارة مباشرة في صافي الأصول. على هذا الأساس، عندما تقوم جهة اتحادية بالاعتراف في الانخفاض في القيمة العادلة كخسارة في صافي الأصول، وفي حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة هذا الأصل، يتم حذف الخسارة المتراكمة التي قد تم الاعتراف بها في صافي الأصول والاعتراف بها في بيان الأداء المالي على الرغم من عدم وجود إلغاء للاعتراف بهذا الأصل.

يكون مبلغ الخسارة المتراكمة الذي يتم حذفه من صافي الأصول ويتم الاعتراف به في بيان الأداء المالي، هو الفرق بين:
- تكلفة الاستحواذ (صافية من دفعات المبلغ الأساسي والإطفاء) مطروحاً منه أي خسارة انخفاض قيمة على ذلك الأصل المالي المعترف بها سابقاً في بيان الأداء المالي؛
- القيمة العادلة الحالية.

يجب التوقف عن إثبات الأصول المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصول المالية أو عند تحويل حقوق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية في المعاملة التي يتم من خلالها انتقال جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصول المالية أو التي لا يتم من خلالها التحويل الجوهري أو الإبقاء على جميع مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

تصنيف الالتزامات الماليّة والقياس اللاحق

تشمل الالتزامات المالية كما في تاريخ إعداد بيان المركز المالي الموحدّ على:
- ذمم دائنة وأخرى؛
- القروض لأجل
- مستحقات لأطراف ذات علاقة.

يتم قياس الالتزامات المالية من خلال المبلغ الأصلي بعد طرح السداد خلال الفترة والإطفاء، ويجب التوقف عن إثبات الالتزامات المالية عندما يتم الإعفاء من الالتزامات التعاقدية أو إلغاءها أو انقضائها.

يتم الاعتراف المبدئي بعقود الضمانات المالية المقدمة بدون اعتبار أو مقدمة مقابل اعتبار دون قيمة عادلة، على أساس القيمة العادلة والتي تُحدَد من خلال مراقبة السعر في سوق نشط، وتقنية تقييم غير متصلة مباشرة بسوق نشط، أو وفقاً للمعيار الاتحادي 6.1 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"

5.10. الأطراف ذات علاقة

تتعامل الحكومة الاتحادية في سياق العمل الاعتيادي مع جهات تخضع للسيطرة الكاملة أو المشتركة أو التأثير الجوهري. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الجهات الاتحادية للحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والمكاتب/السلطات ذات الصلة وكبار موظفي الإدارة الذين يمارسون على الحكومة الاتحادية نفوذاً أو سيطرة فعالة.

إن الإفصاح عن أنواع معيّنة من العمليات مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم تنفيذ هذه العمليات بموجبها يساعد المستخدمين في تقييم تأثير هذه العمليات على المركز المالي والأداء المالي والقدرة على توريد خدمات متفق عليها. كما يضمن هذا الإفصاح شفافية الحكومة الاتحادية في التعامل مع الأطراف ذات العلاقة.

5.11. المخزون

يتم إدراج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. يتم تحديد التكلفة باستخدام تعريف محدد لتكاليف بنود المخزون الفردية، في حالة كانت البنود غير قابلة للمبادلة فيما بينها. وفي حالة كانت البنود قابلة للمبادلة فيما بينها، يتم استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً أو طريقة متوسط التكلفة المرجح.

تشمل تكلفة المخزون، تكاليف الشراء الأصلي ومصروفات الشحن والرسوم الجمركية وغيرها من النفقات التي تم تكبدها لإيصال المخزون إلى حالته ووضعه الراهنين، باستثناء فروقات أسعار الصرف الأجنبي وتكاليف البيع. يتم اقتطاع الخصومات التجارية وأية حسومات أو بنود أخرى مشابهة عند تحديد تكاليف الشراء.

يتم الاعتراف بقيمة أي خسارة انخفاض في المخزون للوصول لصافي القيمة القابلة للتحقق كمصروف في الفترة التي تحدث فيها. يتم الاعتراف بقيمة أي عكس لخسارة الانخفاض المسجلة سابقاً على أنه إيراد في الفترة التي يحدث فيها العكس.

تشمل تصنيفات المخزون في الحكومة الاتحادية الفئات التالي:

- مواد طبية وأدوية
- قطع غيار ومواد
- معدات أمنية
- بطاقات الهوية وجوازات السفر

5.12. المخصصات

يتم إثبات المخصص نتيجة لحدث سابق، عندما يترتب على الحكومة الاتحادية التزام حالي قانوني أو حكمي يمكن تقديره بصورة موثوقة ويكون من المرجح أن ينتج عنه تدفقات نقدية صادرة للمنافع الاقتصادية أو إمكانية خدمة لتسوية الالتزام. لا يتم إثبات مخصصات لقاء الخسائر التشغيلية المستقبلية.

يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية وفقاً لأفضل التقديرات للقيمة الحالية للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزامات الحالية في نهاية فترة التقرير.

يتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل تقرير وتعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي. وإذا لم يعد من المحتمل أن يكون التدفق الصادر للموارد المتمثلة في منافع اقتصادية أو إمكانيات خدمية مطلوباً لتسوية الالتزام، يتم إلغاء المخصص.

يمكن أن تشمل المخصصات العقود المثقلة بالالتزامات، مخصصات إعادة الهيكلة، الضمانات، والمبالغ المستردة، وترميم الموقع.

يجب أن يشتمل مخصص إعادة الهيكلة على النفقات المباشرة التي تنجم عن إعادة الهيكلة فقط، وهي كلٌ من:

- النفقات الضرورية التي تستلزمها إعادة الهيكلة
- النفقات غير المرتبطة بالأنشطة المستمرة للجهة

تنشأ الالتزامات المحتملة عندما يكون:

- هناك التزام محتمل يتأكد وجوده من خلال حدث مستقبلي لا يخضع لسيطرة الجهة
- التزام حالي قد، ولكن ربما لا يتطلب تدفق صادر للموارد المتمثلة بالمنافع الاقتصادية أو الإمكانيات الخدمية
- لا يمكن إجراء تقديرات موثوقة بما فيه الكفاية لمبلغ الالتزام الحالي

تنشأ الأصول المحتملة عندما تكون احتمالية التدفق الوارد للمنافع الاقتصادية أو إمكانيات الخدمية للجهة أمر مرجح، ولكنه غير مؤكد فعلياً، وحدوثها يعتمد على حدث خارج سيطرة الجهة.
إذا كان تحقيق الإيرادات مؤكداً، فإن الأصول ذات الصلة لا تكون أصولاً محتملة ويكون الاعتراف بالأصول والإيرادات المتعلقة مناسباً.

5.13. منافع الموظفين

منافع الموظفين هي جميع أشكال التعويضات التي تقدمها الحكومة الاتحادية مقابل الخدمات التي يقدمها الموظفون. وتشمل منافع الموظفين الأكثر شيوعاً في الحكومة الاتحادية منافع الموظفين قصيرة الأجل ومنافع إنهاء الخدمة. تقوم الحكومة الاتحادية بتسجيل التزام بدفع المنافع عند تقديم الموظف خدمته مقابل الحصول على هذه المنافع. كما يتم كذلك تسجيل مصروف عندما تنتفع الحكومة الاتحادية بالخدمة المقدمة من قبل الموظف.
تتمثل منافع الموظفين قصيرة الأجل في التعويضات التي تصبح مستحقة بشكل كامل خلال اثني عشر شهراً بعد انتهاء الفترة المالية وتخص الموظفين الحاليين ويمكن أن تشمل الأجور والمرتبات والضمان الاجتماعي والإجازات المدفوعة والسكن والسيارات والخدمات المجانية.
تتمثل منافع إنهاء الخدمة في التعويضات التي تقدمها الحكومة الاتحادية عن إنهاء الخدمة بدلاً من تقديم خدمة وذلك في حال قررت الحكومة الإتحادية إنهاء خدمة الموظف قبل الموعد الطبيعي للتقاعد.

أ. الالتزامات قصيرة الأجل

إن الالتزامات المتعلقة بالأجور والرواتب، بما في ذلك المنافع غير النقدية والإجازات المتراكمة وتذاكر السفر والمعاشات والبدلات الأخرى، المتوقع سدادها بالكامل خلال اثني عشر شهراً بعد انتهاء الفترة التي يقوم فيها الموظفين بتقديم الخدمات ذات العلاقة، يتم

إثباتها ضمن مصاريف منافع الموظفين حتى نهاية الفترة المالية، وتقاس بالمبالغ المتوقع دفعها عند تسوية الالتزامات. يتم بيان الالتزامات قصيرة الأجل ضمن الالتزامات المتداولة.

ب. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم رصد مخصص لمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى تاريخ التقرير وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 48 لسنة 2023 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم 49 لسنة 2022 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية. يتم بيان المخصص المتعلق بمكافآت نهاية الخدمة ضمن الالتزامات غير المتداولة.

5.14. النقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله من النقد في الصندوق والرصيد لدى المصرف والودائع المصرفية التي تتمتع بفترات استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر أو أقل، صافية من السحوبات المصرفية على المكشوف والودائع الهامشية، إن وجدت.

5.15. الإيرادات

الإيرادات هي إجمالي التدفقات للمنافع الاقتصادية وإمكانية الخدمة خلال فترة إعداد البيانات الماليّة، عندما تؤدي تلك التدفقات إلى زيادة في صافي الأصول. تصنف الإيرادات إلى:

- **الايرادات من المعاملات التبادلية** والتي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها الحكومة الاتحاديّة باستلام أصول أو خدمات أو إطفاء التزامات، وتعطي مباشرة قيمة مساوية تقريباً بشكل نقد أو سلع أو خدمات أو استخدام للأصول.

- **الايرادات من المعاملات غير التبادلية** والتي تنشأ من المعاملات التي تستلم من خلالها الحكومة الاتحاديّة قيمة أو أصل أو تخفيض التزام منشأة أخرى دون أن تعطي قيمة مساوية في المقابل، أو تعطي قيمة أو أصل أو تخفيض التزام منشأة أخرى دون أن تأخذ قيمة مساوية بالمقابل.

يتم الاعتراف بالإيراد بالقيمة العادلة عندما يكون فيه من المحتمل تدفق منافع اقتصادية للجهات الإتحادية ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق فيها بغض النظر عن موعد السداد.

يتم الاعتراف بمعاملات ضمن إيرادات الحكومة الاتحادية إذا كانت الحكومة تعمل كطرف أصيل وبالتالي تدرج إيراداتها على أساس إجمالي، وإذا كانت وكيل فإن إيراداتها تشمل صافي المبالغ التي تتعلق بالحكومة. بتحديد الحكومة كأصيل، تم الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت قد حصلت الحكومة الاتحادية على السيطرة على الخدمات المحددة قبل أن يتم تحويلها إلى العميل، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى مثل الطرف المسؤول بشكل أساسي عن الوفاء، ومخاطر المخزون وقدرتها المباشرة وغير المباشرة على تحديد السعر.
تعتبر الحكومة الاتحادية كطرف أصيل في جميع ترتيبات إيراداتها حيث إنها الملتزم الرئيسي وتعمل بموجب نطاق تسعير كما تتعرض لمخاطر الائتمان.

فيما يتعلق بالمعاملات التي تم على أساسها تصنيف الحكومة الاتحادية التابعة كوكيل، فإن الإيراد المعترف به هو صافي مبلغ العمولة التي حققتها.

تشمل إيرادات الحكومة الاتحاديّة على:

- الضرائب
- الغرامات والمخالفات والمصادرات
- الرسوم والتصاريح
- التحويلات
- التحويلات الأخرى – الهدايا والتبرعات
- الخدمات والرسوم وبيع السلع
- إيرادات الإيجار
- الفائدة وحقوق الامتياز وأرباح الأسهم

الضرائب

تتمثل في المنافع الاقتصادية مستحقة القبض أو المدفوعة بشكل إجباري للحكومة الاتحادية وفقاً للقوانين و/أو الأنظمة النافذة. يتم الاعتراف بالإيرادات من الضرائب وما ينتج عنه من أصول عند وقوع الأحداث الخاضعة للضريبة واستيفاء معايير الاعتراف بالأصول.

يتم قياس الأصول الناشئة من المعاملات الضريبية بقيمتها العادلة كما في تاريخ الاستحقاق. ويتم قياس الأصول الناشئة من المعاملات الضريبية بأفضل تقدير لتدفق الموارد إلى الحكومة الاتحاديّة.

الغرامات والمخالفات والرسوم والتصاريح والمصادرات

تمثل المنافع الاقتصادية أو الخدمات المستقبلية المتوقع أن تستلمها الحكومة الاتحاديّة، وذلك استناداً على قرارات تحددها محكمة أو هيئة إنفاذ قانونية أخرى نتيجة لقيام فرد أو منشأة بمخالفة القوانين أو الأنظمة. على هذا الأساس، يتم الاعتراف بهذه المعاملات عند استحقاقها كإيرادات وذمم مدينة وذلك عندما يستوفي المبلغ مستحق القبض تعريف الأصل ومعايير الاعتراف به كأصل. يتم قياس الإيراد والذمم المدينة الناشئة من هذه المعاملات بأفضل تقدير لتدفق الموارد إلى الحكومة الاتحاديّة.

التحويلات

يتم الاعتراف بأصل ناشئ عن عملية تحويل، عندما تطابق الموارد المحولة تعريف أصل وتلبي الشروط المتعلقة بالاعتراف به.

يتم الاعتراف بالتزام ناتج عن تعاقد حالي ناشئ من معاملة غير تبادلية، عندما تشمل المعاملة على بنود اشتراطية.

التحويلات الأخرى - الهدايا والتبرعات

تعتبر الهدايا والتبرعات تحويلات طوعية للأصول للحكومة الاتحاديّة من قبل أطرف أخرى (قد يشمل ذلك جهة حكومية أخرى أو جهة دولية أو منشأة أو فرد).

يتم الاعتراف بالإيرادات والأصول من التحويلات الأخرى نتيجة حدث سابق يؤدي إلى السيطرة على الموارد التي تم تحويلها، ويكون عادة خالي من أي بنود اشتراطية أو قيود. يتم الاعتراف بالأصول والإيرادات المتعلقة بالهدايا والتبرعات عند استيفاء الشروط التالية:

- يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات مستقبلية متوقعة إلى الحكومة الاتحاديّة؛
- يكون من الممكن قياس القيمة العادلة للأصول بشكل موثوق.

يتم تحديد القيمة العادلة للأصول المنقولة من الهدايا والتبرعات بقيمتها العادلة كما في تاريخ الاستحواذ.

تقديم الخدمات وبيع السلع

يتم الاعتراف بالإيرادات من تقديم الخدمات من خلال تقديم الحكومة الاتحاديّة للخدمات خلال الفترة الحالية ويتم القياس بالرجوع إلى طريقة نسبة الإنجاز أو اكتمال المعاملة في تاريخ إعداد التقرير. يمكن تقدير نتيجة المعاملة بشكل موثوق به عند تحقق الشروط التالية:

- إمكانية قياس قيمة الإيراد بشكل موثوق به؛
- احتمال تدفق المنافع الاقتصادية أو إمكانية الخدمة المرتبطة بالمعاملة إلى الحكومة الاتحاديّة؛
- إمكانية قياس مرحلة إنجاز أو اكتمال المعاملة في تاريخ إعداد التقدير بشكل موثوق به؛
- إمكانية قياس تكاليف إنجاز أو اكتمال المعاملة بشكل موثوق به.

يجب أن يقاس الإيراد من الخدمات بالقيمة العادلة للموارد المستلمة أو المستَحَقة الاستلام، ويتم ذلك عادة بموجب أسلوب نسبة مرحلة الإنجاز.

يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع السلع عند استيفاء كافة الشروط التالية:

- أن تكون الحكومة الاتحاديّة قد نقلت المخاطر والعوائد لملكية السلع بشكل جوهري إلى المشتري؛
- أن لا تحتفظ الحكومة الاتحاديّة بالتدخل الإداري المستمر إلى الدرجة المرتبطة عادة بالملكية ولا بالسيطرة الفعالة على السلع المباعة؛
- إمكانية قياس قيمة الإيراد بشكل موثوق به؛
- أن يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية أو إمكانية الخدمة المرتبطة بالتعامل إلى الحكومة الاتحاديّة؛
- أن يتم قياس التكاليف التي تم تكبدها والتي سيتم تكبدها المتعلقة بالمعاملة بشكل موثوق به؛.

لا تعتبر المعاملة بيعاً ولا يتم الاعتراف بالإيراد إذا احتفظت الحكومة الاتحاديّة بالمخاطر والمنافع الجوهرية للملكية. يتم قياس الإيراد من بيع السلع بالقيمة العادلة للموارد المستلمة أو مستحقة الاستلام.

إيرادات الإيجار

يتم احتساب إيرادات الإيجارات الناتجة من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترات الإيجار ويتم إدراجها ضمن الإيرادات.

الفائدة وحقوق الامتيازوأرباح الأسهم

يتم الاعتراف بالفوائد على أساس زمني تناسبي يأخذ في الاعتبار العائد الفعلي على الأصل المالي وتشمل على سبيل المثال الفائدة المستحقة على الودائع المصرفية، والفائدة من الاستثمارات وغيرها من الفوائد.

يتم الاعتراف بحقوق الامتياز بموجب محتوى الاتفاقيات الموقعة مع الأطراف ذات الشأن.

يتم الاعتراف بأرباح الأسهم والتوزيعات المماثلة عندما يثبت حق الحكومة الاتحاديّة في استلام المقابل المستحق. حيث يثبت حق الحكومة الاتحاديّة عندما يتم الإعلان عن التوزيعات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. لا يمكن الاعتراف بذمم مدينة وإيراد ناتج عن توزيعات أرباح أسهم في حال لم يتم الإعلان عنها واعتمادها قبل تاريخ إعداد البيانات الماليّة الموحدة.
يجب أن يقاس الإيراد من الفائدة وحقوق الامتياز وأرباح الأسهم بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو مستحق القبض.

يتم إثبات إيرادات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية عندما تنخفض قيمة الذمم المدينة، كما يتم تخفيض القيمة الدفترية لقيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل التدفقات النقدية المقدرة والمخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأداة وتستمر في إلغاء الخصم كإيرادات فائدة. يتم إثبات إيرادات الفائدة على القروض منخفضة القيمة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

5.16. المصروفات

المصروفات هي إجمالي الانخفاض في المنافع الاقتصادية أو إمكانية الخدمة خلال فترة التقرير والتي تكون على شكل تدفقات خارجة أو استهلاك لأصول أو تكبد التزامات والتي يمكن قياسها بشكل موثوق وتؤدي إلى انخفاض في صافي الأصول/ حقوق الملكية.

تتكون المصروفات من المصروفات العمومية والإدارية والرواتب والأجور ومنافع الموظفين والمنافع الاجتماعية والاستهلاك والإطفاء والخدمات الاستشارية والمهنية ويتم الاعتراف بها في بيان الأداء المالي عند تكبدها ما لم تحقق منافع اقتصادية مستقبلية وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها على أنها أصل.

5.17. معلومات الميزانية

تعكس الميزانيّة المعتمدة الإيرادات أو المقبوضات المتوقع أن تنشأ في فترة الميزانيّة السنوية أو فترة الميزانيّة متعددة السنوات بناءً على الخطط الحالية والظروف الاقتصادية المتوقعة للفترة التي تغطيها الميزانيّة، والمصاريف أو النفقات المعتمدة في قانون ربط الميزانية العامة. تلتزم الجهات الاتحادية بالضوابط القانونية والتنظيمية لصرف ما هو معتمد بالميزانيّة بحيث ترتبط بالمصروفات بحدود الاعتمادات الماليّة المخصصة لها في الميزانيّة المعتمدة وفقاً لمخصصات بنود معيّنة، وبالتالي تعتبر الصلاحية المحددة في الميزانيّة المعتمدة هي عموماً الحد أو السقف القانوني الذي يجب أن تعمل الحكومة الاتحادية ضمنه.

تقوم الجهات الاتحاديّة التي تعد وتعرض البيانات الماليّة على أساس الاستحقاق، بعرض مقارنة المبالغ المقدرة في الميزانيّة المعتمدة وتعديلاتها، مع المبالغ الفعلية كبيان مالي إضافي منفصل في البيانات الماليّة. كما تقوم الجهات الاتحاديّة بتسوية المبالغ الفعلية المفصح عنها على أساس قابل للمقارنة مع الميزانيّة المعدلة، بالمبالغ الفعلية التي تم عرضها في البيانات الماليّة مع تحديد أي اختلافات في الاساس والوقت والمنشأة (كما ينطبق) . من شأن هذه التسوية أن تعزز بشكل أفضل دور الحكومة الاتحاديّة تجاه واجب المساءلة للعامة، وذلك من خلال تحديد المصادر الرئيسية للاختلاف بين المبالغ الفعلية على أساس الميزانيّة، والمبالغ المعترف بها في البيانات الماليّة.

6. ممتلكات، آلات ومعدات

	مباني وتحسينات مباني وأراضي	أصول البنية التحتية	الأثاث والتركيبات	وسائل النقل بري وبحري وجوي	أجهزة حاسب آلي ومعدات مكتبية	آليات ومعدات	أعمال قيد الإنجاز	كتب	حيوانات	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة										
كما في 1 يناير 2024	**45,102,198,002**	**18,197,854,716**	**674,838,271**	**2,431,447,520**	**2,724,948,089**	**3,883,516,190**	**5,465,303,523**	**19,234,151**	**850,000**	**78,500,190,462**
الإضافات	**524,767,449**	-	**51,148,543**	**78,949,479**	**151,765,876**	**98,432,965**	**1,840,179,079**	**1,172,732**	**648,000**	**2,747,064,123**
الاستبعادات	**(524,989,263)**	-	**(11,759,795)**	**(773,550,462)**	**(34,916,409)**	**(22,518,154)**	**(337,235,705)**	-	-	**(1,704,969,788)**
التحويلات / تعديلات	**63,467,934**	**(5,868,268)**	**138,349,877**	**(225,549)**	**70,571,524**	**(59,730,256)**	**(167,933,778)**	-	-	**38,631,484**
كما في 31 ديسمبر 2024	**45,165,444,122**	**18,191,986,448**	**852,576,896**	**1,736,620,988**	**2,912,369,080**	**3,899,700,745**	**6,800,313,119**	**20,406,883**	**1,498,000**	**79,580,916,281**
الاستهلاك المتراكم										
كما في 1 يناير 2024	**3,424,272,527**	**7,684,954,267**	**567,614,474**	**2,091,152,640**	**2,360,412,342**	**2,481,853,906**	-	**16,218,148**	**187,374**	**18,626,665,678**
استهلاك السنة	**714,572,842**	**583,167,062**	**67,989,920**	**70,631,020**	**139,962,027**	**580,819,497**	-	**755,408**	**116,128**	**2,158,013,904**
الاستبعادات	**(78,437,885)**	-	**(11,556,904)**	**(769,672,501)**	**(30,637,823)**	**(22,056,493)**	-	-	-	**(912,361,606)**
التحويلات / تعديلات	**7,492,235**	**(443,276)**	**63,080,439**	**2,693**	**54,005,088**	**47,598,962**	-	-	-	**171,736,141**
كما في 31 ديسمبر 2024	**4,067,899,719**	**8,267,678,053**	**687,127,929**	**1,392,113,852**	**2,523,741,634**	**3,088,215,872**	-	**16,973,556**	**303,502**	**20,044,054,117**
صافي القيمة الدفترية										
كما في 31 ديسمبر 2024	**41,097,544,403**	**9,924,308,395**	**165,448,967**	**344,507,136**	**388,627,446**	**811,484,873**	**6,800,313,119**	**3,433,327**	**1,194,498**	**59,536,862,164**
كما في 1 يناير 2024	**41,677,925,475**	**10,512,900,449**	**107,223,797**	**340,294,879**	**364,535,747**	**1,401,662,284**	**5,465,303,525**	**3,016,003**	**662,626**	**59,873,524,785**

	مباني وتحسينات مباني وأراضي	أصول البنية التحتية	الأثاث والتركيبات	وسائل النقل بري وبحري وجوي	أجهزة حاسب آلي ومعدات مكتبية	آليات ومعدات	أعمال قيد الإنجاز	كتب	حيوانات	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة										
كما في 1 يناير 2023	9,365,895,267	18,217,939,198	542,287,928	2,366,638,878	2,148,482,115	2,443,516,510	2,353,896,268	18,531,593	500,000	**37,457,687,757**
الإضافات	2,371,339,702	25,322,423	112,838,146	62,579,646	134,971,072	109,702,055	2,583,020,428	702,558	350,000	**5,400,826,030**
الاستبعادات	(226,436,566)	(18,188,182,532)	(41,258,263)	(27,096,479)	(4,193,657)	(85,115,552)	(1,127,407,921)	-	-	**(19,699,690,970)**
التحويلات / تعديلات	33,591,399,599	18,142,775,627	60,970,460	29,325,475	445,688,560	1,415,413,177	1,655,794,750	-	-	**55,341,367,648**
كما في 31 ديسمبر 2023	**45,102,198,002**	**18,197,854,716**	**674,838,271**	**2,431,447,520**	**2,724,948,090**	**3,883,516,190**	**5,465,303,525**	**19,234,151**	**850,000**	**78,500,190,465**
الاستهلاك المتراكم										
كما في 1 يناير 2023	2,828,503,074	5,582,329,630	395,532,508	2,037,170,987	1,853,002,914	1,359,471,754	-	15,458,855	103,881	**14,071,573,603**
استهلاك السنة	736,942,746	2,103,202,171	63,359,615	66,072,519	184,706,791	593,538,988	-	759,293	83,493	**3,748,665,616**
الاستبعادات	(171,236,353)	(577,534)	(14,236,514)	(25,204,982)	(13,943,544)	(21,050,353)	-	-	-	**(246,249,280)**
التحويلات / تعديلات	30,063,060	-	122,958,865	13,114,117	336,646,182	549,893,517	-	-	-	**1,052,675,741**
كما في 31 ديسمبر 2023	**3,424,272,527**	**7,684,954,267**	**567,614,474**	**2,091,152,641**	**2,360,412,343**	**2,481,853,906**	**-**	**16,218,148**	**187,374**	**18,626,665,679**
صافي القيمة الدفترية										
كما في 31 ديسمبر 2023	**41,677,925,475**	**10,512,900,449**	**107,223,797**	**340,294,879**	**364,535,747**	**1,401,662,284**	**5,465,303,525**	**3,016,003**	**662,626**	**59,873,524,785**
كما في 1 يناير 2023	**6,537,392,193**	**12,635,609,568**	**146,755,420**	**329,467,891**	**295,479,201**	**1,084,044,756**	**2,353,896,268**	**3,072,738**	**396,119**	**23,386,114,154**

7. عقارات استثمارية

	أراضي	عقارات تجارية	المجموع
	درهم	درهم	درهم
التكلفة			
كما في 1 يناير 2024	**21,260,000**	**106,277,000**	**127,537,000**
الإضافات	62,660,000	-	62,660,000
كما في 31 ديسمبر 2024	**83,920,000**	**106,277,000**	**190,197,000**
الاطفاء المتراكم			
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2024	-	**48,083,925**	**48,083,925**
إطفاء السنة	-	6,151,262	6,151,262
كما في 31 ديسمبر 2024	**-**	**54,235,187**	**54,235,187**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024	**83,920,000**	**52,041,813**	**135,961,813**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2024	**21,260,000**	**58,193,075**	**79,453,075**

	أراضي	عقارات تجارية	المجموع
	درهم	درهم	درهم
التكلفة			
كما في 1 يناير 2023	-	66,000,000	66,000,000
الإضافات	21,260,000	40,277,000	61,537,000
كما في 31 ديسمبر 2023	**21,260,000**	**106,277,000**	**127,537,000**
الاطفاء المتراكم			
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2023	-	20,000,000	20,000,000
إطفاء السنة	-	6,006,925	6,006,925
التحويلات / تعديلات	-	22,077,000	22,077,000
كما في 31 ديسمبر 2023	**-**	**48,083,925**	**48,083,925**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2023	**21,260,000**	**58,193,075**	**79,453,075**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2023	-	46,000,000	46,000,000

8. أصول إيجار تمويلي

	مباني وتحسينات مباني وأراضي	أجهزة حاسب آلي ومعدات مكتبية	وسائل النقل بري وبحري وجوي	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
القيمة الحالية للدفعات المستقبلية				
كما في 1 يناير 2024	-	-	277,336	277,336
الإضافات	-	470,852	-	470,852
كما في 31 ديسمبر 2024	-	470,852	277,336	748,188
الاستهلاك المتراكم				
كما في 1 يناير 2024	-	-	277,336	277,336
استهلاك السنة	-	49,530	-	49,530
كما في 31 ديسمبر 2024	-	49,529	277,336	**326,866**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024	-	421,322	-	421,322
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2024	-	-	-	-

	مباني وتحسينات مباني وأراضي	أجهزة حاسب آلي ومعدات مكتبية	وسائل النقل بري وبحري وجوي	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
القيمة الحالية للدفعات المستقبلية				
كما في 1 يناير 2023	-	45,469,391	92,475,717	137,945,108
الإضافات	-	-	-	-
الاستبعادات	-	(45,469,391)	(92,198,381)	(137,667,772)
كما في 31 ديسمبر 2023	-	-	277,336	277,336
الاستهلاك المتراكم				
كما في 1 يناير 2023	-	43,989,128	89,893,234	133,882,362
استهلاك السنة	-	-	2,569,596	2,569,596
الاستبعادات	-	(43,989,128)	(92,185,494)	(136,174,622)
كما في 31 ديسمبر 2023	-	-	277,336	277,336
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2023	-	-	-	-
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2023	-	1,480,263	2,582,483	4,062,746

9. أصول امتياز تقديم الخدمات

قامت جامعة الإمارات العربية المتحدة بتقييم العقد المبرم مع شركة مبادلة للتنمية – عقد بناء وتملك وتشغيل ونقل الملكية (BOT) ليكون ترتيبا لامتياز تقديم الخدمات، وقد استندت الجامعة في ذلك إلى عدة عوامل أبرزها أنه يتم إستخدام هذه المباني في توفير الخدمات العامة.

ويحدد العقد المبرم مع شركة مبادلة (المشغل) سعرا ثابتا للبنية التحتية في شكل رسوم توافر (Availability Cost)، وأن ملكية المباني ستعود إلى الجامعة في نهاية فترة الامتياز ومدتها 25 عاما. وتتصرف الجامعة باسم الحكومة الاتحادية بوصفها مانحا في هذا الترتيب المتعلق بامتياز تقديم الخدمات.

القياس الأولي للالتزامات المتعلقة بامتياز تقديم الخدمات وأصول امتياز تقديم الخدمات:

تم تقدير القيمة الحالية لالتزامات امتياز الخدمات استنادا إلى التدفقات النقدية المتوقعة المرتبطة بترتيب امتياز الخدمات، يتضمن هذا التقدير افتراضات حول التدفقات النقدية المستقبلية وأسعار الفائدة السوقية وعوامل أخرى ذات صلة. ولغرض حساب القيمة الحالية لالتزامات امتياز تقديم الخدمات، استخدمت الجامعة معدل سعر فائدة (EIBOR) بالإضافة إلى نسبة الهامش المضافة على سعر الفائدة من قبل المشغل، ليصبح المعدل المستخدم لحساب القيمة الحالية بنسبة 5.80%.

تم إنشاء التزام تقديم الخدمات بنا على المدفوعات الفعلية للمشغل حتى 31 ديسمبر 2022 وتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بناء على الرسوم السنوية التي تم تقديرها من قبل المشغل.

قامت الجامعة بالإفصاح عن أصول امتياز تقديم الخدمات كفئة منفصلة واعترفت أيضا في المقابل بالتزام مالي بقيمة متساوية. وينشأ الالتزام المالي من المدفوعات المستحقة على الجامعة بموجب شروط ترتيبات امتياز الخدمة.

	مباني	المجموع
	درهم	درهم
التكلفة		
كما في 1 يناير 2024	2,654,874,861	2,654,874,861
الإضافات	-	-
كما في 31 ديسمبر 2024	2,654,874,861	2,654,874,861
الاستهلاك المتراكم		
كما في 1 يناير 2024	796,462,458	796,462,458
استهلاك السنة	53,097,497	53,097,497
كما في 31 ديسمبر 2024	849,559,955	849,559,955
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024	**1,805,314,906**	**1,805,314,906**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2024	**1,858,412,403**	**1,858,412,403**

	مباني	المجموع
	درهم	درهم
التكلفة		
كما في 1 يناير 2023	2,654,874,861	2,654,874,861
الإضافات	-	-
كما في 31 ديسمبر 2023	2,654,874,861	2,654,874,861
الاستهلاك المتراكم		
كما في 1 يناير 2023	743,364,961	743,364,961
استهلاك السنة	53,097,497	53,097,497
كما في 31 ديسمبر 2023	796,462,458	796,462,458
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2023	**1,858,412,403**	**1,858,412,403**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2023	1,911,509,900	1,911,509,900

الإلتزامات المتعلقة بترتيبات امتياز الخدمة:

كانت إجمالي الالتزامات المتعلقة بترتيبات امتياز تقديم الخدمة المدرجة في بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024 على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
الالتزامات المتعلقة بترتيبات امتياز تقديم الخدمة		
كما في 1 يناير	**519,157,217**	546,682,106
مصروفات الفوائد	**30,136,539**	31,734,330
المدفوعات خلال السنة	**(59,421,574)**	(59,259,219)
كما في 31 ديسمبر	**489,872,182**	**519,157,217**

التدفقات النقدية لترتيبات امتياز تقديم الخدمة:

يوضح الجدول التالي التزامات الجامعة المستقبلية المتعلقة بترتيبات امتياز تقديم الخدمة:

	الإلتزامات التعاقدية الإجمالية	إلتزامات لسنة أو أقل	إلتزامات بين سنة وخمس سنوات	التزامات أكثر من خمس سنوات
كما في 31 ديسمبر 2024 – درهم	**686,757,526**	**59,259,219**	**237,199,231**	390,299,076
كما في 31 ديسمبر 2023 - درهم	**746,179,099**	**59,421,573**	**237,199,231**	499,558,295

10. الأصول غير الملموسة

	برامج حاسب آلي	تطبيقات ومو اقع الكترونية	أعمال قيد الإنجاز	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة				
كما في 1 يناير 2024	**1,569,159,309**	**652,990,871**	**65,724,157**	**2,287,874,337**
الإضافات	**368,053,794**	**22,984,312**	**98,541,764**	**489,579,870**
الاستبعادات	**(8,104,549)**	**(39,071)**	-	**(8,143,620)**
التحويلات / تعديلات	**191,974,496**	**8,428,337**	**(52,534,005)**	**147,868,828**
كما في 31 ديسمبر 2024	**2,121,083,050**	**684,364,449**	**111,731,916**	**2,917,179,415**
الاطفاء المتراكم				
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2024	**892,194,973**	**480,084,491**	-	**1,372,279,464**
إطفاء السنة	289,964,690	126,778,504	-	416,743,194
الاستبعادات	(337,557)	(22,220)	-	(359,777)
التحويلات / تعديلات	24,978,802	2,020,612	-	26,999,414
كما في 31 ديسمبر 2024	1,206,800,908	608,861,387	-	1,815,662,295
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024	**914,282,142**	**75,503,062**	**111,731,916**	**1,101,517,120**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2024	**676,964,335**	**172,906,380**	**65,724,157**	**915,594,872**

	برامج حاسب آلي	تطبيقات ومو اقع الكترونية	أعمال قيد الإنجاز	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة				
كما في 1 يناير 2023	1,326,511,118	633,644,074	140,385,218	2,100,540,410
الإضافات	385,403,414	52,349,956	37,514,563	475,267,933
الاستبعادات	(64,317,068)	(15,808,829)	(61,353,660)	(141,479,557)
التحويلات / تعديلات	(78,438,155)	(17,194,330)	(50,821,964)	(146,454,449)
كما في 31 ديسمبر 2023	1,569,159,309	652,990,871	65,724,157	2,287,874,337
الاطفاء المتراكم				
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2023	769,986,150	344,552,325	-	1,114,538,475
إطفاء السنة	226,652,525	166,601,662	-	393,254,187
الاستبعادات	(34,518,734)	(7,902,513)	-	(42,421,247)
التحويلات / تعديلات	(69,924,968)	(23,166,982)	-	(93,091,950)
كما في 31 ديسمبر 2023	892,194,973	480,084,491	-	1,372,279,465
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2023	676,964,335	172,906,380	65,724,157	915,594,872
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2023	556,524,968	289,091,749	140,385,218	986,001,935

11. استثمارات تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية

تشمل الاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية كل من:

- الاستثمارات المسيطر عليها من قبل الحكومة الاتحادية؛
- الاستثمارات التي لوزارة المالية "تأثير هام" عليها؛
- الاستثمارات في المشاريع المشتركة: وتشمل الاستثمار فيما يلي:

	نسبة الملكية	طبيعة العلاقة	الرصيد كما في 1 يناير 2024 درهم	تعديلات رصيد بداية الفترة درهم	إضافات (استبعادات) درهم	توزيعات أرباح درهم	الحصة في الأرباح (الخسائر) درهم	الرصيد كما في 31 ديسمبر2024 درهم
الشركة العربية للتعدين	20.20%	تأثير هام	1,109,620,448	(91,374,469)	-	(7,419,262)	69,185,209	1,080,011,926
الاتحاد للقطارات	30.00%	تأثير هام	5,511,683,448	(156,048)	1,099,237,187	-	(63,691,800)	6,547,072,787
الهيئة العامة للطيران المدني	100.00%	سيطرة	681,765,074	41,275,926	-	-	166,498,000	889,539,000
مؤسسة الامارات العقارية	100.00%	سيطرة	480,647,337	-	3,162,410	-	(19,912)	483,789,835
شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية	100.00%	سيطرة	209,110,760	-	-	(120,000,000)	174,632,501	263,743,261
شركة الاتحاد لائتمان الصادرات	50.00%	سيطرة	53,534,498	(735,105)	-	-	(12,944,661)	39,854,733
جهاز الإمارات للإستثمار	100.00%	سيطرة	164,446,999,920	6,623,973,080	650,000,000	(5,090,450,536)	(1,177,239,000)	165,453,283,464
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	100.00%	سيطرة	25,440,636,900	123	-	(6,177,000,000)	18,096,000,000	37,359,637,023
مصرف الامارات للتنمية	100.00%	سيطرة	5,994,803,000	-	50,000,000	-	334,169,000	6,378,972,000
مركز التفوق للأبحاث التطبيقية والتدريب (CERT)	100.00%	سيطرة	669,593,376	-	150,000	(28,731,648)	39,103,211	680,114,939
مركز الرعاية اليومية	100.00%	سيطرة	537,160	-	-	-	523,445	1,060,605
الإجمالي			**204,598,931,921**	**6,572,983,507**	**1,802,549,597**	**(11,423,601,446)**	17,626,215,993	**219,177,079,572**

جهاز الإمارات للإستثمار

كانت الحركة في رصيد إستثمار الحكومة في جهاز الإمارات للاستثمار كما يلي:

1- تسوية الرصيد بقيمة الأرباح النهائية الخاصة بالسنة المالية 2023، حيث إنه عند إعداد البيانات المالية ل"مصروفات إتحادية أخرى 198" عن السنة المالية 2023، تم الاستناد إلى مسودة البيانات المالية للجهاز وليس البيانات المالية النهائية

2- قيمة الإستثمار التحويلات التي تمت للجهاز عن السنة المالية 2024 بقيمة 650,000,000.

3- توزيعات الأرباح المستلمة من الجهاز بواقع 5.1 مليار درهم.

4- كما حقق الجهاز خسائر عن السنة المالية 2024 بقيمة 1,177,239,000 درهم كما هو مدرج في مسودة البيانات المالية للجهاز.

مؤسسة الإمارات العقارية

- صدر قرار مجلس الوزراء رقم (8/9و) لسنة 2021 في جلسته رقم (8) بتاريخ 12 اكتوبر 2021 بشأن إلغاء مؤسسة الإمارات العقارية وتكليف وزارة المالية بسداد الالتزامات المالية المترتبة على إنشاء وشراء مقرات الجهات الاتحادية والذي تم من خلاله ما يلي:

1- قيام وزارة المالية خلال سنة 2022 بتغطية نفقات مؤسسة الإمارات العقارية من خلال تحويلات خلال السنة بالإضافة إلى سداد قرض مصرف الإمارات للتنمية. وحيث أن مؤسسة الامارات العقارية هي إستثمار لدى وزارة المالية، فتم معالجة كافة التحويلات من خلال الإعتراف بها كإستثمارات إضافية ضمن "مصروفات اتحادية أخرى". بقيمة 313,790,226 درهم في سنة 2022 كما بلغت صافي قيمة التحويلات التي تمت من وزارة المالية للمؤسسة قيمة 77,611,491 درهم خلال سنة 2023 ومبلغ 3,162,409 درهم خلال سنة 2024.

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

تم إستلام البيانات المالية للسنة المالية النهائية للسنة المالية 2024 من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، حقق المصرف أرباح إجمالية ضمن بيان الدخل الشامل بقيمة 18.1 مليار درهم لسنة 2024، حيث يتكون صافي الأرباح من:

1. صافي ربح السنة بقيمة 11.2 مليار درهم
2. الأرباح الشاملة الأخرى 6.9 مليار درهم

إستنادا إلى قرار مجلس الوزراء رقم 8/34و لسنة 2021 بشأن تعديل نسبة الأرباح التي يحتفظ بها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في الإحتياطي العام، قام المصرف المركزي بتخصيص توزيع أرباح بقيمة 6.1 مليار درهم والإعتراف بها كإلتزام توزيعات أرباح لوزارة المالية والتي تمثل 55% من صافي الربح للسنة (55%*11.2 مليار درهم)، وعليه قامت الوزارة بتخفيض الإستثمار والإعتراف بالمبلغ كمستحقات من المصرف المركزي.

12. برنامج سندات الدين العام

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
سندات غير متداولة محملة بفائدة (ذمم مدينة)		
مبالغ مستحقة على جهاز الإمارات للاستثمار - سندات	36,579,482,543	31,058,444,673
	36,579,482,543	31,058,444,673
الفائدة المستحقة على جهاز الإمارات للاستثمار كما في 31 ديسمبر	520,536,310	388,224,749
	520,536,310	388,224,749
سندات غير متداولة محملة بفائدة (ذمم دائنة)		
سندات بالقيمة الإسمية	60,180,000,000	47,920,500,000
خصم إصدار	(267,877,947)	(294,289,516)
علاوة اصدار	37,772,686	2,584,046
مبالغ مستحقة للمستثمرين – سندات (الصافي)	59,949,894,739	**47,628,794,530**
الفائدة المستحقة للمستثمرين كما في 31 ديسمبر	734,146,295	489,305,124
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		
سندات خزينة أمريكية من خلال مصرف الإمارات المركزي	20,960,022,001	16,613,101,378
	20,960,022,001	**16,613,101,378**

إستنادا لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم 9 لسنة 2018 في شأن الدين العام وتعديلاته، قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في سنة 2021 بإصدار سندات بقيمة 4 مليار دولار أمريكي مقسمة على 3 فئات، **الفئة الأولى** 1 مليار دولار أمريكي تستحق بعد 10 سنوات بفائدة تقدر ب 2% وخصم بقيمة 20.6 مليون دولار أمريكي. **والفئة الثانية** 1 مليار دولار أمريكي تستحق بعد 20 سنة بفائدة تقدر ب 2.875% وخصم بقيمة 30.15 مليون دولار أمريكي. **والفئة الثالثة** 2 مليار دولار أمريكي تستحق بعد 40 سنة بفائدة تقدر ب 3.250%، وبهدف تعزيز محفظة جهاز الإمارات للاستثمار قامت حكومة دولة الإمارات بإقراض المتحصل من هذه السندات إلى جهاز الإمارات للاستثمار بهدف استثمارها بحيث تتماشى مردودات هذا الاستثمار مع مواعيد سداد تلك السندات للمستثمرين.

في سنة 2022، تم إصدار سندات بقيمة 3 مليار دولار أمريكي مقسمة على عدد 2 فئات، الأولى 1.75 مليار دولار أمريكي تستحق بعد 10 سنوات بفائدة تقدر ب 4.050% والفئة الثانية 1.25 مليار دولار أمريكي تستحق بعد 30 سنة بفائدة تقدر ب 4.951%، وتم أيضاً إقراض المتحصل من هذه السندات إلى جهاز الإمارات للاستثمار بهدف استثمارها مع تحمل الجهاز كافة مسؤولية السداد للمستثمرين.

كما قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بإصدار سندات الخزينة بقيمة 9 مليار درهم خلال العام 2022 مقسمة على 3 فئات، الأولى بقيمة 3.75 مليار درهم تستحق بعد 2 سنوات بفائدة تقدر ب 3.01%. والفئة الثانية بقيمة 3.75 مليار درهم تستحق بعد 3 سنوات بفائدة تقدر ب 3.24%. والفئة الثالثة بقيمة 1.50 مليار درهم تستحق بعد 5 سنوات بفائدة تقدر ب 3.65%، وقامت

الحكومة باستثمار تلك المبالغ من خلال مصرف الإمارات المركزي بحيث تتماشى مردودات هذا الاستثمار مع مواعيد سداد تلك السندات للمستثمرين.

التحديث لسنة 2023:

الدين العام الخارجي – السندات السيادية بعملة الدولار الأمريكي:

في سنة 2023، قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بإصدار سندات بقيمة 1.5 مليار دولار لأجل 10 سنوات تستحق في تاريخ 25 سبتمبر 2033 بمعدل فائدة 4.917% سنوياً، تم تحويل عوائد الإصدار إلى جهاز الإمارات للاستثمار (الجهاز) وذلك بهدف تعزيز المحفظة الاستثمارية للجهاز.

بلغ إجمالي الدين العام الخارجي القائم 8.5 مليار دولار في 31 ديسمبر 2023، تم تحويل عوائد الإصدار بالكامل إلى جهاز الإمارات للاستثمار لتعزيز المحفظة الاستثمارية للجهاز على أن يقوم الجهاز بتحمل دفعات الفائدة للمستثمرين بالإضافة إلى سداد قيمة السندات في تواريخ الاستحقاق.

الدين العام الداخلي - سندات الخزينة الحكومية بعملة الدرهم الإماراتي:

قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بمواصلة الإصدارات تحت برنامج سندات الخزينة الحكومية بالدرهم الإماراتي، حيث قامت حكومة الإمارات العربية المتحدة بطرح مزادين إضافيين بإجمالي 2.2 مليار درهم، ليصبح إجمالي ما تم إصداره تحت برنامج سندات الخزينة الحكومية 11.2 مليار درهم مقسمة على 3 فئات، الأولى بقيمة 4.85 مليار درهم لأجل سنتين تستحق في تاريخ 11 مايو 2024 بمعدل فائدة 3.01% سنوياً، والثانية بقيمة 4.3 مليار درهم لأجل ثلاث سنوات تستحق في تاريخ 11 مايو 2025 بمعدل فائدة 3.24% سنوياً، والثالثة بقيمة 2.05 مليار درهم لأجل 5 سنوات تستحق في تاريخ 14 سبتمبر 2027 بمعدل فائدة 3.65% سنوياً.

الدين العام الداخلي - صكوك الخزينة الإسلامية بعملة الدرهم الإماراتي:

في شهر مايو 2023، أطلقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة برنامج صكوك الخزينة الإسلامية حيث تم طرح خمسة مزادات بإجمالي 5.5 مليار درهم، مقسمة على 3 فئات، الأولى بقيمة 2.2 مليار درهم لأجل سنتين تستحق في تاريخ 11 مايو 2025 بمعدل فائدة 3.97% سنوياً، والثانية بقيمة 2.2 مليار درهم لأجل ثلاث سنوات تستحق في تاريخ 11 مايو 2026 بمعدل فائدة 3.70% سنوياً، والثالثة بقيمة 1.1 مليار درهم لأجل خمس سنوات تستحق في تاريخ 24 أغسطس 2028 بمعدل فائدة 4.48% سنوياً.

بلغ إجمالي الدين الداخلي 16.7 مليار درهم (برنامج سندات الحزينة الحكومية بقيمة 11.2 مليار درهم وبرنامج صكوك الخزينة الإسلامية بقيمة 5.5 مليار درهم) وذلك في نهاية عام 2023، تم استثمار كافة المبالغ المحصلة من الإصدارات تحت برنامجي سندات الخزينة الحكومية وصكوك الخزينة الإسلامية من خلال مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وذلك بما يتوافق مع سياسة الاستثمار المعتمدة.

التحديث لسنة 2024 - الدين العام الداخلي:

تم مواصلة خطة الإصدار للدين العام الداخلي تحت برنامج صكوك الخزينة الإسلامية حيث تم إطلاق شريحة جديدة لأجل 5 سنوات في تاريخ 11 يناير 2024 بمعدل عائد (كوبون) 4.12% سنوياً، كما تم إطلاق شريحة جديدة لأجل 3 سنوات في تاريخ 23 مايو 2024 بمعدل عائد (كوبون) 4.57% سنوياً، وتم إطلاق شريحة جديدة لأجل 5 سنوات في تاريخ 26 سبتمبر 2024 بمعدل

عائد (كوبون) 3.65%. بلغت قيمة الإصدارات الإجمالية تحت كافة الشرائح 11.6 مليار درهم. قامت الوزارة بسداد أول شريحة من السندات لأجل عامين بقيمة بلغت 4.85 مليار درهم وذلك في تاريخ الاستحقاق 11 مايو 2024.

بلغ رصيد إجمالي الدين العام الداخلي القائم في نهاية عام 2024 نحو 23.45 مليار درهم، حيث بلغ الرصيد القائم لبرنامج سندات الخزينة الحكومية 6.35 مليار درهم، بينما بلغ الرصيد القائم لبرنامج الصكوك 17.1 مليار درهم.

على صعيد السندات الدولية، في شهر يونيو 2024 أعلنت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ممثلة بوزارة المالية، عن إغلاق طرحها لسندات سيادية مقومة بالدولار الأمريكي وبقيمة 1.5 مليار دولار لأجل 10 أعوام تستحق في يوليو 2034 بعائد يبلغ 4.857%، وعليه يبلغ إجمالي الدين العام الخارجي القائم في نهاية عام 2024 نحو 10 مليارات دولار (ما يعادل 36.73 مليار درهم).

13. إستثمارات متاحة للبيع

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
الشركة العربية للاستثمارات البترولية	936,615,000	936,615,000
الشركة العربية البحرية لنقل البترول	260,288,438	260,288,438
الشركة العربية للخدمات البترولية	22,092,000	22,092,000
الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن	1,348,909	1,348,909
المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية	85,541,706	85,541,706
الشركة العربية للصناعات الدوائية	83,212,648	83,212,648
مؤسسة الخليج للاستثمار	1,285,375,000	1,285,375,000
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	131,049,490	131,049,490
بنك الخليج الدولي	40,213,875	40,213,875
شركات أخرى	59,748,360	59,730,976
المجموع	**2,905,485,426**	**2,905,468,042**

قامت الحكومة بالمحاسبة عن الاستثمارات المتاحة للبيع بالاستناد إلى التكلفة وذلك بدأ من السنة المالية 2021

الإيرادات المحصلة من الاستثمارات المتاحة للبيع خلال السنة المالية 2024:

- المؤسسة العربية للإتصالات الفضائية 2,339,981 درهم.
- مؤسسة الخليج للاستثمار 91,825,000 درهم.
- الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية 4,974,165 درهم.

14. المخزون

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
مواد طبية وأدوية	403,782,005	499,274,905
قطع غيار ومواد متنوعة	37,373,269	44,193,712
معدات أمنية	50,057,702	39,418,402
المجموع قبل انخفاض القيمة	**491,212,976**	**582,887,019**
يطرح: مخصص المخزون بطيئ الحركة	-	-
المجموع	**491,212,976**	**582,887,019**

15. ذمم مدينة وأخرى

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
ذمم مدينة	4,987,514,210	2,425,526,831
أمانات	23,993,754	16,011,396
مصاريف مدفوعة مقدماً	612,103,055	497,933,877
مبالغ مدفوعة مقدماً للموردين	203,548,519	242,552,777
قروض وسلف للموظفين	137,399,865	243,897,085
قروض مستحقة من المواطنين (برنامج الشيخ زايد للإسكان)	10,582,004,384	11,302,981,838
جاري السفارات والقنصليات	948,559,280	1,037,844,761
فوائد مستحقة على الودائع	77,359,778	156,723,563
فوائد مستحقة على الإستثمار في سندات الخزينة الأمريكية	92,562,619	58,193,677
فوائد مستحقة على القروض	59,206,452	-
ذمم مدينة أخرى*	3,094,430,988	2,691,952,083
المجموع قبل مخصص انخفاض القيمة	**20,818,682,904**	**18,673,617,888**
يطرح: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(525,383,273)	(497,449,149)
المجموع	**20,293,299,631**	**18,176,168,739**

* يشمل رصيد الذمم المدينة الأخرى أرصدة مستلمة من قبل الجهات الاتحادية والتي تم الاعتراف بها كمدفوعات تحت التسوية. على سبيل المثال، يشتمل كل من رصيد 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023 على أمانات المحاكم المستلمة من قبل وزارة العدل بقيمة بلغت 1.7 مليار درهم.

15-1-حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال السنة

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
رصيد المخصص أول الفترة كما في 1 يناير	**497,449,149**	**143,361,504**
الإضافات على المخصصات	27,934,124	354,087,645
عكس المخصصات	-	-
رصيد المخصص نهاية الفترة كما في 31 ديسمبر	525,383,273	**497,449,149**

16. الأطراف ذات علاقة

مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
حقوق إمتياز مستحقة من شركات الاتصالات	6,951,064,012	8,354,022,000
مبالغ مستحقة من جهاز الإمارات للإستثمار –فوائد من السندات	520,536,310	388,224,749
مبالغ مستحقة من جهاز الامارات للاستثمار - تكاليف إصدار السندات	-	3,519,252
مبالغ مستحقة من مواصلات الأمارات	303,508,561	404,678,082
توزيعات أرباح مستحقة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	6,177,000,000	2,537,132,100
مستحق عن توزيعات أرباح معلنة من الشركة العربية للتعدين	7,419,262	-
ذمم مدينة من الهيئة الاتحادية للضرائب	472,870	2,898,898,365
مبالغ مستحقة من الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية	1,698,612	1,627,542
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة أخرى	193,788,801	2,419,297
المجموع	**14,155,488,428**	**14,590,521,387**

مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
مبالغ مستحقة للهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية	90,258,211	9,853,621
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة أخرى	228,260,572	21,674,530
المجموع	**318,518,783**	**31,528,151**

17. النقد وما يعادله

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
النقدية والسلف النثرية	11,475,792	9,374,334
حسابات بنكية لدى المصرف المركزي	2,196,901,981	2,892,926,435
حسابات بنكية لدى بنوك تجارية	11,586,262,402	10,673,414,395
رصيد تسهيلات الإيداع لليلة واحدة – رصيد حساب الخزانة الموحد	42,720,006,598	5,756,860,572
ودائع قصيرة الأجل	9,905,354,719	17,485,992,291
المجموع	**66,420,001,492**	**36,818,568,027**

يشمل النقد وما يعادله قيمة تسهيلات إيداع الليلة الواحدة لدى المصرف المركزي بقيمة 30.3 مليار درهم الخاصة بمصروفات إتحادية أخرى 198، بالإضافة إلى 12.4 مليار درهم والتي تخص الهيئة الإتحادية للضر ائب.

18. القروض

	سعر الفائدة الفعلي (%)	تاريخ الاستحقاق	31 ديسمبر 2024 درهم	31 ديسمبر 2023 درهم
قروض مدينة				
دعم السيولة النقدية – مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية**	ايبور +1%	ديسمبر 2025	-	3,673,000,000
مصرف الامارات للتنمية	4.37%	يناير 2029	2,800,000,000	-
المجموع			2,800,000,000	3,673,000,000

	سعر الفائدة الفعلي (%)	تاريخ الاستحقاق	31 ديسمبر 2024 درهم	31 ديسمبر 2023 درهم
قروض دائنة				
القروض المستحقة للمصرف المركزي	ايبور +1%	ديسمبر 2025	-	3,673,000,000
قرض لصالح دائرة مالية أبوظبي*	لا يوجد	ديسمبر 2033	168,750,000	187,500,000
قروض مستحقة لصندوق ابوظبي للتنمية *	2.75% - 5% متوسط معدل سنوي	ديسمبر 2036	602,353,992	696,506,031
قروض لصالح مصرف الإمارات للتنمية عن برنامج الشيخ زايد للإسكان	5.147% سنوياً	ديسمبر 2027	1,225,965,000	2,941,505,000
المجموع			**1,997,068,992**	**7,498,511,031**

*خلال سنة 2022، و استنادًا لقرار مجلس الوزراء رقم (8/9و) لسنة 2021 في جلسته رقم (8) بتاريخ 12 اكتوبر 2021 بشأن إلغاء مؤسسة الإمارات العقارية وسداد الالتزامات المالية المترتبة على إنشاء وشراء مقرات الجهات الاتحادية (وزارة الخارجية)، قامت الوزارة بالإعتراف بقيمة الإلتزامات المترتبة على القروض لدى وزارة الخارجية والتي تم اقتراضها سابقا بهدف تمويل مشاريع إنشاء وشراء عدد من مقراتها. تنقسم القروض المنقولة إلى عدد 1 قرض بدون فائدة من دائرة مالية أبوظبي، وعدد 3 قروض من صندوق أبو ظبي للتنمية بمعدل فائدة يتراوح ما بين 2.75% إلى 5%.

**تم خلال سنة 2024 سداد المتبقي من القرض الممنوح من الوزارة لصالح مؤسسة دبي للإستثمارات الحكومية والتي قامت وزارة المالية برده إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بقيمة 3,673,000,000 درهم وذلك وفقا للاتفاقيات التي تمت حول ذلك.

19. التزامات تأجير تمويلي

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
المبالغ المستحقة الدفع بموجب عقود تأجير التمويلي	**363,438**	**1,987,984**
تسدد الالتزامات المستحقة الدفع عن معاملات التأجير التمويلي على النحو التالي:		
– الدفعات المستحقة خلال سنة – (متداولة)	363,438	1,987,984
– الدفعات المستحقة بعد سنة وحتى خمس سنوات – (غير متداولة)	-	-
– الدفعات المستحقة بعد خمس سنوات – (غير متداولة)	-	-
	363,438	**1,987,984**

20. الضريبة والغرامات مستحقة الدفع

ضريبة القيمة المضافة

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
ضريبة القيمة المضافة المستحقة الدفع	4,040,961,675	-
دفعات ضريبة القيمة المضافة المدفوعة مقدماً من دافعي الضرائب	146,543,675	-
غرامات ضريبة القيمة المضافة مستحقة الدفع	67,819,343	-
المجموع	**4,255,324,693**	**-**

الضريبة الانتقائية

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
الضريبة الانتقائية المستحقة الدفع	295,412,648	-
دفعات الضريبة الانتقائية المدفوعة مقدماً من دافعي الضرائب	5,015,755	-
غرامات الضريبة الانتقائية مستحقة الدفع	28,581,866	-
المجموع	**329,010,269**	**-**

ضريبة الشركات

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
ضريبة الشركات المستحقة الدفع	10,365,059	-
دفعات ضريبة الشركات المدفوعة مقدماً من دافعي الضرائب	700,399	-
غرامات ضريبة الشركات مستحقة الدفع	31,856,944	-
المجموع	**42,922,402**	**-**
إجمالي الضريبة والغرامات مستحقة الدفع	4,627,257,364	-

21. الارصدة المستحقة إلى دافعي الضرائب

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
أمانات دافعي الضرائب /القيمة المضافة	6,585,078,555	-
أمانات دافعي الضرائب / الانتقائية	221,575,768	-
المجموع	**6,806,654,323**	**-**

22. إيرادات مؤجلة

	31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2023	
	درهم		درهم	
	متداول	غير متداول	متداول	غير متداول
إيرادات مؤجلة متعلقة بأصول ممنوحة	-	143,239,975	-	3,165,020,587
إيرادات مؤجلة - من عمليات تبادلية	810,202,050	-	725,653,720	-
إيرادات مؤجلة متعلقة بالإيجارات	6,819,890	-	8,411,622	-
إيرادات مؤجلة متعلقة بمساهمات الحكومات المحلية	-	760,005,104	-	635,639,500
إيرادات مؤجلة - منح وتبرعات	-	3,347,819,997	-	227,976,430
إيرادات مؤجلة - من عمليات غير تبادلية	-	-	18,192,688	-
المجموع	**817,021,940**	**4,251,065,076**	**752,258,030**	**4,028,636,517**

23. مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023

	درهم	درهم
كما في 1 يناير	1,730,928,045	1,697,077,027
المصروف خلال السنة	162,837,698	217,480,406
المدفوع خلال السنة	(152,330,183)	(162,357,761)
يطرح: عكس المخصص خلال السنة	(119,655,563)	(21,271,627)
كما في 31 ديسمبر	**1,621,779,997**	**1,730,928,045**

24. التزامات طويلة الاجل – أخرى

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
الضمان المصرفي الخاص بالعمالة الوافدة	568,881,228	582,474,164
الضمانات المصرفية الخاصة بالهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ	**2,296,908,889**	-
المجموع	**2,865,790,117**	**582,474,164**

25. ذمم دائنة وأخرى

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
مبالغ مستحقة للموظفين	87,659,363	113,652,673
فوائد مستحقة على السندات	601,834,735	489,305,124
فوائد مستحقة على القروض	4,360,156	4,792,986
موردين سلع وخدمات	3,102,033,947	2,730,683,678
مقبوضات تحت التسوية	1,745,600,625	1,857,786,839
حسابات دائنة أخرى*	2,332,351,497	1,354,377,939
تأمينات محتجزة لحساب الموردين والمقاولين	640,983,931	623,644,722
أمانات المحاكم	2,043,331,992	1,736,767,809
المجموع	**10,558,156,246**	**8,911,011,770**

* يشمل رصيد الحسابات الدائنة الأخرى على كافة الأمانات التي قامت الجهات الاتحادية بالاعتراف بها في بياناتها المالية. حيث يشمل الرصيد كما في نهاية السنة المالية 2024 على أرصدة الأمانات المعترف بها في كل من ووزارة الطاقة والبنية التحتية (1,549 مليون درهم، 596 مليون درهم لسنة 2023) ووزارة الموارد البشرية والتوطين (152 مليون درهم: 158 مليون درهم لسنة 2023) والهيئة الإتحادية للضرائب بواقع 106 مليون درهم.

26. التزامات ومخصصات أخرى

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم

مخصصات رصيد الإجازات المستحقة	861,212,772	1,077,358,664
مخصصات قضايا وأحكام	42,077,331	115,144,233
مخصصات مكافئات	12,586,467	20,217,615
التزامات مستحقة الدفع*	1,792,771,765	2,619,167,100
المجموع	**2,708,648,335**	**3,831,887,612**

*تمثل المصاريف المستحقة مقابل السلع والخدمات التي تم استلامها أو توريدها ولكن لم يتم استلام فواتير بها.

27. إيرادات الضرائب

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
الضرائب على القيمة المضافة	11,274,351,311	10,105,184,172
الضرائب على السلع الانتقائية	1,014,735,191	1,031,868,540
رسوم جمركية ورسوم الاستيراد	2,142,564	283,602
المجموع	**12,291,229,066**	**11,137,336,314**

تمثل إيرادات الضرائب حصة الحكومة الإتحادية من ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية والتي تقدر ب 30% من إجمالي الإيرادات الضريبية في الدولة.

28. الغرامات والمخالفات والمصادرات

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
الغرامات والمخالفات	802,827,416	508,518,715
المصادرات	6,213,282	4,815,668
المجموع	**809,040,698**	**513,334,383**

بلغت قيمة الغرامات والمخالفات من خدمات الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ المختلفة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 ما قيمته 48,683,776,218 درهم.
علما بأن الهيئة ستقوم خلال السنة المالية 2025 والسنوات اللاحقة وبالتنسيق مع وزارة المالية بدراسة القيم النهائية للغرامات واحتساب أية مخصصات مطلوبة مقابلها بالاستناد إلى التشريعات والسياسات المنظمة لذلك.

29. إيرادات من معاملات غير تبادلية – تحويلات

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
تحويلات من حكومة أبوظبي	13,190,365,974	13,160,364,000
تحويلات من حكومة دبي	1,200,000,000	1,200,000,000

تحويلات من جهات أخرى	739,424,100	434,591,277
المجموع	**15,129,790,074**	**14,794,955,277**

تمثل التحويلات الموضحة أعلاه قيمة المبالغ المستلمة من كل من دائرة مالية أبوظبي / دائرة مالية دبي / ديوان الرئاسة وذلك لدعم الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2024.

30. إيرادات من معاملات غير تبادلية – تحويلات أخرى

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
هبات وتبرعات جارية	391,041,355	406,563,202
هبات وتبرعات رأسمالية	89,965,109	56,661,246
المجموع	**481,006,464**	**463,224,448**

31. إيرادات الرسوم والتصاريح

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
رسوم إصدار بطاقات الهوية *	10,938,004,462	10,628,791,849
رسوم تصاريح وبطاقات العمل	8,263,851,541	7,207,559,799
رسوم التصديق على الشهادات	1,092,566,270	903,157,204
رسوم إصدار المستندات	872,707,577	789,767,447
رسوم ترخيص الوكالات التجارية والمنشآت المحلية ومزاولة الأنشطة التجارية	945,246,133	816,708,035
رسوم اللياقة الصحية والعلاج الطبي	949,496,356	531,049,144
رسوم خدمات المنافذ الجوية والبرية والبحرية	440,760,730	413,661,360
الرسوم القضائية	151,304,561	141,437,254
رسوم امتلاك الأسلحة والأجهزة اللاسلكية	71,127,006	62,777,008
رسوم خدمات الدفاع المدني وشركات الأمن	73,313,966	67,837,380
رسوم وتصاريح أخرى	848,272,232	810,817,970
المجموع	**24,646,650,834**	**22,373,564,450**

*يتم الاعتراف بالإيرادات المحصلة والخاصة بالهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ والتي ترد إلى حساب الخزينة الموحد بموجب قرار المجلس الوزاري للتنمية رقم 6/4ت لسنة 2019 بشأن إيرادات الهيئة الإتحادية للهوية والجنسية في دفاتر مصروفات اتحادية أخرى وذلك بما يتماشى أيضا مع قانون ربط الميزانية العامة للاتحاد

32. إيرادات من تقديم الخدمات وبيع السلع

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
إيجار مباني ومعدات حكومية	54,156,840	41,121,996
رسوم اختبارات	499,310	595,696

الإعلان والنشر	375,941,083	327,268,366
مبيعات السلع والمواد	1,677,788	1,782,434
المجموع	**432,275,021**	**370,768,492**

33. توزيعات أرباح حقوق الامتياز

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
توزيعات الأرباح	100,614,675	96,058,441
حقوق الامتياز*	6,859,727,252	8,219,372,000
المجموع	6,960,341,927	**8,315,430,441**

*وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 558/1 لسنة 1991، يتعين على كل من شركة مجموعة الإمارات للاتصالات ش.م.ع (اتصالات) وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو)، دفع حق امتياز اتحادي بما يعادل 40% من صافي ربحها السنوي قبل خصم الامتياز الاتحادي إلى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مقابل استخدام التسهيلات الاتحادية. ابتداءً من يونيو 1998 وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم 325/28م لعام 1998 تم رفع نسبة الامتياز الاتحادي إلى 50.%.

تم خلال الفترة حتى 20 فبراير 2017 صدور عدد من التعديلات على حق الامتياز الاتحادي، حيث أعلنت وزارة المالية في ذلك التاريخ عن رسم حق الامتياز الاتحادي الذي سيطبق على الشركتين للسنوات من 2017 إلى 2021 (نظام حق الامتياز الجديد) ووفقاً للآلية الجديدة، تقوم الشركتين بسداد رسوم حق امتياز بنسبة 15% من الإيرادات المنظمة في دولة الإمارات العربية المتحدة و30%من الأرباح من الخدمات المرخصة بعد اقتطاع رسوم حق الامتياز بنسبة 15% من الإيرادات المنظمة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا يؤخذ بعين الاعتبار رسوم الامتياز على الأرباح من العمليات الدولية إلا إذا كانت الرسوم المماثلة المدفوعة في بلد المنشأ أقل من الرسوم التي كان يمكن فرضها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

بتاريخ 3 يناير 2022، أصدرت وزارة المالية إرشادات جديدة لاحتساب حق الامتياز الاتحادي للسنوات المالية من 2022 إلى 2024، ولم يكن لهذه الإرشادات أي تأثير على طريقة الاحتساب الواردة في الإرشادات الصادرة سابقاً في فبراير 2017.

في 03 نوفمبر 2023، أصدرت وزارة المالية إرشادات جديدة للرسوم العائدة على شركات الاتصالات والتي تم اعتمادها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 45 لسنة 2025 "بخصوص إعتماد وثيقة وإرشادات حق الامتياز الإتحادي والقواعد العامة الخاصة بها".

34. إيرادات الفوائد

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
إيرادات فوائد بنكية	2,666,929,840	1,235,624,869
إيرادات فوائد سندات	2,049,519,631	1,351,820,701
إيرادات فوائد مستحقة علي القروض	120,385,674	-
المجموع	**4,836,835,145**	**2,587,445,570**

تمثل الفوائد البنكية المستلمة عن النقد المودع في المصارف المختلفة بالإضافة إلى إيرادات فوائد السندات الإتحادي

35. إيرادات أخرى

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
العمولات	21,227,969	14,974,465
إيرادات تحويل الفوائض من الجهات الاتحادية المستقلة	33,324,085	105,744,212
اشتراكات التقاعد للعسكريين والمدنيين	469,044,191	494,322,043
إيرادات مردودات أمانات وأمانات متقادمة	-	451,649
حصة هامش الربح على منتجات البترين	547,290,396	510,336,064
إيرادات إعادة تحميل جهاز الإمارات للاستثمار تكاليف إصدار السندات	7,439,859	8,872,148
إيرادات متنوعة أخرى	305,832,621	462,686,510
المجموع	**1,384,159,121**	**1,597,387,091**

36. الرواتب والأجورومنافع الموظفين

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
أجور ورواتب	9,397,349,243	9,057,890,963
العلاوات والبدلات	12,866,383,877	12,506,155,489
المكافآت	303,234,162	159,284,778
التأمين الصحي	367,596,344	287,015,500
تكلفة الفترة لنهاية الخدمة	159,653,746	212,408,189
المجموع	**23,094,217,372**	**22,222,754,919**

37. المنافع الاجتماعية والإعانات

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
معاشات ومكافئات التقاعد للمدنيين والعسكريين	5,561,490,200	5,055,982,878
الإعانات والمساعدات الاجتماعية	4,374,718,800	4,328,735,119
مخصصات الطلاب	406,505,905	400,656,938
أخرى	1,791,473,786	488,845,260
المجموع	**12,134,188,691**	**10,274,220,195**

38. تحويلات

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
تحويلات للجهات الأمنية والدفاع	7,861,700,753	7,868,655,813
تحويلات لجهات اتحادية أخرى	1,459,539,166	1,455,889,550
تحويلات أخرى	-	11,622,140
المجموع	**9,321,239,919**	**9,336,167,503**

39. خدمات استشارية ومهنية

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
استشاريين	1,536,174,312	1,084,921,910
مقاولين	186,242,599	326,387,279
مصاريف بحوث ودراسات	204,737,498	170,929,417
الرسوم القانونية والمهنية الأخرى	318,808,980	386,967,609
المجموع	**2,245,963,389**	**1,969,206,215**

40. إيجارات

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
مقرات وعقارات داخل الدولة	205,870,497	179,800,895
مقرات وعقارات خارج الدولة	81,729,657	60,338,588
معدات وآلات	8,530,892	451,041
سيارات ومعدات نقل	530,265,841	573,627,703
التزامات الجهات الاتحادية لعقود الإيجار التمويلي	-	2,265,760
إيجارات أخرى	19,307,948	18,758,657
المجموع	**845,704,835**	**835,242,644**

41. مصروفات عمومية وإدارية

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
اشتراكات في منظمات دولية وعالمية	1,217,083,285	1,113,864,673
مشاريع الحكومة الاتحادية	32,254,418	49,109,293
التأمين	33,675,461	33,986,375
مصاريف إصلاح وصيانة	1,078,898,225	939,760,578
مصاريف الاتصالات	535,358,172	581,292,824
مصروفات السفر والضيافة والنقل	350,919,287	289,285,665

مصروفات المرافق والمستلزمات	2,478,804,755	2,104,414,457
مصروفات تدريب	109,703,016	71,511,003
مصروفات ولوازم طبية	968,035,784	1,007,942,593
مصاريف أخرى	1,369,403,778	1,770,401,220
المجموع	8,174,136,181	**7,961,568,681**

42. مصروفات الفوائد

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
الفوائد المصرفية	4,253,727	4,146,868
التأجير التمويلي - رسوم التمويل	202,116	214,482
رسوم التمويل لترتيب امتياز الخدمة	30,136,539	31,734,330
فائدة على القروض	155,421,170	141,609,113
فائدة على السندات	2,164,349,736	1,489,312,056
المجموع	**2,354,363,288**	**1,667,016,849**

43. الاحتياطات الأخرى

	احتياطي إعادة تقييم المتاحة	المجموع
31 ديسمبر 2024		
مكاسب/ (خسائر) أصول مالية متاحة للبيع	(24,013,404)	(24,013,404)
المجموع		
31 ديسمبر 2023		
مكاسب/ (خسائر) أصول مالية متاحة للبيع	159,903,816	159,903,816
المجموع		

44. التغيرات المباشرة على الاحتياطي العام المتراكم

يوضح الجدول أدناه أهم المعاملات التي أثرت على رصيد الاحتياطي العام المتراكم خلال السنة:

المبلغ - درهم	البيان
6,623,973,080	بلغت قيمة صافي خسائر جهاز الإمارات للإستثمار عن السنة المالية 2023 الواردة ضمن المسودة الواردة عند إعداد البيانات المالية لمصروفات إتحادية أخرى 198 عن السنة المالية 2023 قيمة 8.7 مليار درهم إماراتي، إلى أنه وعند إعتماد البيانات المالية النهائية بعد تقييم كافة إستثمارات الجهاز تبين أن صافي الخسائر بلغ 2.2 مليار درهم، وعليه قامت الوزارة بتعديل قيمة الإستثمار بذات القيمة
2,395,277,567	نفذت وزارة الموارد البشرية والتوطين بعض المعاملات التي أثرت على حساب رقم 999998، وذلك نتيجة تحصيل إيرادات عن سنوات سابقة طبقا لخطاب وزارة المالية الوارد رقم 021/04/002658

	بتاريخ 2021/04/04 بشأن خلل في قواعد أنظمة الوزارة وقرار مجلس الوزراء رقم 20 / 6 ولسنة 2022 الجلسة رقم 6 بش أن تخفيض وتقسيط الغرامات المالية المستحقة على المنشآت ومراكز الأعمال.
300,000,000	الإعتراف بقيمة الوديعة التابعة للوزارة ضمن مصرف الإمارات للتنمية بقيمة 300 مليون والتي تم إنشاؤها في السنة المالية 2017.
495,625,000	تم خلال السنة تقييم الأراضي الفضاء التابعة للجهات الإتحادية، حيث بلغت القيمة الإجمالية لهذه الأراضي 496 مليون درهم موزعة كالتالي: • مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية 221 مليون درهم • وزارة التغيير المناخي والبيئة 106 مليون درهم • وزارة تمكين المجتمع 55 مليون درهم • جامعة الإمارات 38 مليون درهم • وزارة الثقافة 35 مليون درهم • وزارة للرياضة 29 مليون درهم • وزارة الخارجية 5 مليون درهم • وزارة التربية والتعليم 5 مليون درهم
205,864,024	الإعتراف بأرصدة بنكية لدى وزارة الخارجية
(324,202,574)	إستبعاد قيمة الأصول قيد الإنشاء المدرجة سابقا ضمن وزارة الداخلية حيث إن المباني الخاصة بهذه الأعمال قد تم تقييمها بالفعل وإدراج قيمتها من واقع تقارير التقييم في السنة المالية السابقة 2023
(217,438,180)	أثر تعديلات على قيمة الأصول لدى الجهات الإتحادية ومن أبرزها: – مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية بواقع (242) مليون درهم – جامعة الإمارات بقيمة (50) مليون درهم – وزارة الداخلية بقيمة 66 مليون درهم

45. الأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه مبالغ الأدوات المالية المدرجة ضمن بنود بيان المركز المالي

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	درهم	درهم
نقد وذمم مدينة		
ذمم مدينة وأخرى	20,293,299,631	18,176,168,739
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	14,155,488,428	14,590,521,387
النقد وما يعادله	66,420,001,492	36,818,568,027
المجموع	**100,868,789,551**	**69,585,258,153**
الالتزامات المالية		
ذمم دائنة وأخرى	10,558,156,246	**8,911,011,770**
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	318,518,783	31,528,151
التزامات ومخصصات أخرى	2,708,648,335	3,831,887,612

المجموع	**13,585,323,364**	**12,774,427,533**

46. التعهدات والضمانات البنكية

صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2023 بشأن شركة الامارات للبترول وعليه لم تقم وزارة المالية بتجديد خطابات الضمان السابق منحها لصالح مؤسسة الامارات العامة للبترول.

47. إدارة المخاطر المالية

قد تتعرض الحكومة الاتحادية من خلال أنشطتها لمخاطر مالية متنوعة قد تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يركز برنامج إدارة المخاطر الخاص بالحكومة الاتحادية بوجهٍ عام على عدم إمكانية التنبؤ بأداء الأسواق المالية ويهدف إلى الحد من الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للحكومة الاتحادية.

أ- مخاطر السوق

مخاطر صرف العملات الأجنبية

نظراً لأن أغلب مشتريات الحكومة الاتحادية تتم بشكل رئيسي بالدرهم، فإن التعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية محدود.

مخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة

إن إيرادات الحكومة الاتحادية وتدفقاتها النقدية من العمليات تُعتبر بعيدة إلى حدٍ كبير عن التغيرات في أسعار الفائدة السوقية.

مخاطر الأسعار

لا تواجه الحكومة الاتحادية أي تعرض هام لمخاطر أسعار السلع أو الأسهم.

ب- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر المتعلقة بتكبد الحكومة الاتحادية لخسارة مالية نتيجة إخفاق الطرف المقابل لأي أداة مالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية. نظراً لكون الحكومة الاتحادية بشكل عام جهة تشريعية فإن مخاطر الائتمان تعد محدودة.

ج- مخاطر السيولة

تسعى الحكومة الاتحادية للحد من مخاطر السيولة بضمان تحويل الأموال لها بشكلٍ منتظم. يعتبر التمويل المحلي هو مصدر الدخل الرئيسي للحكومة الاتحادية والذي يتم سداده على الميزانيات المعتمدة للجهات الاتحادية، إضافة إلى الإيرادات من الرسوم والخدمات التي تقدمها الجهات السيادية في الحكومة الاتحادية. يتم سداد الذمم الدائنة التجارية والأخرى عادة خلال 30 يوماً من تاريخ الشراء.

48. تقريب الأرقام

تم تقريب الأرقام في الجداول التفصيلية لبيانات الجهات الاتحادية إلى أقرب رقم صحيح وذلك لأغراض عرض البيانات الموحدة، وعليه تم إضافة أو طرح درهم أو درهمين بحد أقصى في الجداول التفصيلية لتتطابق الأرقام مع الأرصدة الظاهرة في القوائم المالية الموحدة.

49. تقريب الأرقام

تم تقريب الأرقام في الجداول التفصيلية لبيانات الجهات الاتحادية الى أقرب رقم صحيح وذلك لأغراض عرض البيانات، وعليه تم إضافة او طرح درهم او درهمين بحد أقصى في الجداول التفصيلية لتتطابق الأرقام مع الأرصدة الظاهرة في القوائم المالية.

50. أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف/إعادة عرض بعض الأرقام المقارنة لتتوافق مع عرض السنة الحالية. تم إجراء هذه التعديلات لتعكس بشكل أفضل طبيعة المعاملات، وليس لها أي تأثير على صافي الدخل أو حقوق الملكية المُعلن عنها سابقًا